١٤٩٦٣

كتابخانه آستانقدس

اسم كتاب: فوائد الضيائيه

مصنف: عبد الرحمن جامی

مؤلف

خطی: نسخ ۱۶ سطری بخط احمد جعفر بن زین العابدین

چاپی

سال تحریر .... عدد اوراق ۱۹۱

جزء کتب: نحو .... شماره خصوصی

شماره عمومی ۱٤۹٦۳ شماره قبض

واقف: سید محمد باقر سبزواری تاریخ وقف

طول ۱۲ س‌م عرض ۱۶/۱ س‌م شماره صفحات

[illegible]

لهم دار السلام عند ربهم
وهو وليهم بما كانوا
يعملون

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين بادابه

امابعد فهذه فوايد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر

في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه

بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز

ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه وتعالى عن موجبات التلهف

والتأسف وسميتها بالفوايد الضيائية لان هذا الجمع والتاليف

كالعلة الغائية نفعه الله بها وساير المبتدئين من اصحاب التحصيل

وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ لم يبتد

رسالته هذه بحمد الله سبحانه وتعالى بان يجعله جزءا منها هضما

لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف

رحمهم الله تعالى حتى يصدر به على سنتها ولا يلزم من ذلك عدم

الابتداء به مطلقا حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير

ان يجعله جزءا من كتابه وبدء بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث

في هذا الكتاب عن احوالهما التي لم يعرف فكيف يبحث عن احوالهما

وقد

٢

وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزءا من افراده ومفهومها

جزءا من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من

الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح

وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتها بالجرح حيث قال جراحات

السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام

جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب و

العمل الصالح يرفعه وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا

والكلم الطيب ما ول ببعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة و

لا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنسية

بان هذا الجنس واحد وذاك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد

الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة

الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة

ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما

يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا

كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في

زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا

ولم يوضع له لفظ [...] واخذه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو
انت واخواتهما فيه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والحذف
لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في الاحيان وكلمات الله تعالى
داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات
الملئكة والجن والدوال الاربع وهي العقود والاشارة و
الخطوط والنصب غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد
يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة و
المطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر ووضع
الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم
منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه
متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق
اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال
المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم
وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى قيد زائد المعنى ما يقصد
بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى
المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى

ماخوذا

٣

ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجويز عدم خروج المهملات
والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وحروف
الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض
التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض اخر فكيف يصدق
عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره
فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر
فكيف يكون موضوعا لمعنى مفرد [...] هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها
مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن
الاشكالين بانه ليس معناها اللفظ [...] كان او مركبا بل بازاء مفهوم
كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى
عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال العلمية الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة
او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم
كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه
ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف
بالافراد والتركيب قبل الوضع له وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب
انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما في مثل من قتل قتيلا فله سلبه

توقف

او مرفوع على انه صفة للفظ و معناه ح ما اليد آ جزئه على جزء معناه ولا بد من
بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا كان النكتة فيه
التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى بصيغة المضي بخلاف الافراد
واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع
من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما على
الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة
الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا [illegible] كلامية او غير كلامية
فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل [illegible] واما ما يدل جزء لفظه على
جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد و
[illegible] مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن
العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده
صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد
بالوضع فمثل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل الرجل و
قائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فخرجه بقيد
الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة
لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد

الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في [illegible] لكن الدلالة لا
يستلزم الوضع لامكان ان يكون بالعقل كدلالة [illegible] المسموع من وراء
الجدار على وجود اللافظ او ان يكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر
فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم
وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة منحصرة فيها لانها
اي الكلمة اما ان كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من
ان تدل على معنى كائن في نفسها [illegible] يكون المعنى في نفسها ان تدل
عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله
بالمفهومية او من [illegible] لا تدل على معنى في نفسها بل يحتاج في الد
الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية ويجيء
ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل
على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة على معنيهما
اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك
سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمى هذا القسم حرفا لان الحرف في
اللغة الطرف وهو في طرف اي في جانب مقابل الاسم والفعل حيث يقعان
عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على

معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها

في الفهم عنها باحد الازمنة الثلاثة الماضي والحال والاستقبال اي

يفهم ذلك المعنى عنها ويفهم احد الازمنة ايضا مقارنا له او من صفتها ان

لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة القسم الثاني وهو ما

يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة الاسم ماخوذ من السمو

وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه

وقيل من الوسم وهو العلامة ... والقسم الاول وهو ما

يدل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلاثة الفعل سمى به لتضمنه الفعل اللغوي

وهو المصدر وقد علم بذلك الذي ... حصر الكلمة في الاقسام الثلاثة حد كل

واحد منها اي من تلك الاقسام وتلك الثلاثة قد علم به اي بوجه الحصر ان

الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل يحتاج الى انضمام كلمة اخرى اليها والفعل

كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلاثة والاسم كلمة

تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فالكلمة مشترك

بين الاقسام الثلاثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة

والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز

عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها

معرفا

5

معرّف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد

ههنا الا المعرّف الجامع ولله در المصنف حيث ابان الحدود وادرجها

في ضمن دليل الحصر ثم نبّه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد

بناء على تفاوت مراتب الطبايع الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او

كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ يتضمن كلمتين حقيقة او

حكما اي يكون كل واحدة منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع

والمتضمن اسم مفعول هو كل واحد من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما با

لاسناد اي يتضمنهما حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين حقيقة

او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فقوله لفظ يتناول

المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تتضمن

كلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات

الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات

سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم

او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما يتضمن كلمتين

احداهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة

تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان يكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل

في تعريفه زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع
انها مركبات في حكم الجملة مفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جيق
مهمل و ديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فائدة في
حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما مجموعه
كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت
احديهما الى الاخرى فانه صرح في ان الكلام هو ضربت ومتعلقاته خارجة
عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف
الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف
الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص
من الجملة فيقيده بذلك فالجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او
بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته
فح يكون الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى اي لا يحصل
اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسندا اليه
او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم
فان التركيب الثنائي العقلي من الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة ثلثة منها
من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلثة منها من

جنسين

جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف وقد تبين ان الكلام لا
يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه
وهما لا يتحققان الا في اسمين او في اسم وفعل واما الاقسام الاربعة
الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل والفعل
والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الا
ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند
ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلا يكون من تركيب الحرف والاسم بل من
الفعل والاسم الذي هو المنوي كما مر او هو الاسم ما دل اي كلمة دلت
على معنى كاين في نفسه اي نفسه ما دل بعض الكلمة فلا يكون الضرب
لفظ الموصول قال المص في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في
يرجع الى المعنى اي ما دل على معنى باعتبار في نفسه وبالنظر اليه في نفسه
لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا لا باعتبار امر
خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره
اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه ومحصوله
ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته
وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا

في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك بتبعا وآلة لملاحظة غيره

فلا يصلح لشئ منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى

مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة

الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لا حاجة في الدلالة عليه

الى ضم كلمة اخرى اليه ليدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم الذي للاسم والفعل

كاينا في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من هو حالة بين السير والبصرة مثلا

وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون

محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا يمكن ان يدل

الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي

ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث

انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل

قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه

واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية فلا تصلح ان تكون محكوما عليها او بها

انه لا بد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره

بل تلك الجزئيات لا يتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها

هذا هو المراد بقولهم ان الحرف تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا فاعلم ان

في نفسه استقلالها بالمفهومية
وبكينونة المعنى
الذي في

المراد بكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها

لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه

الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل

ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق

في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها

على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وهو

ارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس

الكلمة ولهذا جزم المصنف هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه

لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة

مثل ذو واولو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية

مستقلة بالمفهومية وملحوظة في حد ذاتها ولزمها تعقل متعلقاتها

اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في

مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لان الغرض من وضعها الزم

ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على

معانيها معتبرة في حد نفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا في

الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني

اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ
الفعل خرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اي غير مقترن مع احد الازمنة
الثلثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى
خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون
بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة
عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد فانه يستعمل مصدرا
ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا لكنه على وزن قوقاة
مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه ومه او عن
او عن الظرف او الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس لشيء منها دلالة
على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة
عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب اصل الوضع وخرج عنه
المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمان معين
من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين في ضمنها اذ لا يقدح في الدلالة
على واحد معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه
واين الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه
ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه منها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها

ومن

٨

ولو قال دخول حرف تعريف

ومن التبعيضية على ما ذكره بعض منها او هي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص
به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة
للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له ومن خواص الاسم دخول اللام اي لام التعريف
لكان شاملا للميم في مثل قوله عليه الصلوة والسلام ليس من امبر امصيام في
امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره اللام اشارة الى ان المختار
عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف اللام وحدها وانما زيدت عليها
همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها
ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها وزيدت اللام فيها للفرق
بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم
لانه وضع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة و
الحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه
الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على الضماير
واسماء الاشارة وغيرها من الموصولات وكذا ساير الخواص الخمس المذكورة
ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر
في المجرور به لفظا او تقديرا او دخول حرف الجر لفظا او تقديرا فيختص كما في الاضافة المعنوية
بالاسم لانه موضوع لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الا

ليقتضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهى فرع للمعنوية فينبغى الا
يخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعنى الفعل او يزيد
عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين
الترنم وسيجيء فى اخر الكتاب ان شاء الله تعـ تعريفه وبيان اقسامه
وجه يظهر جهة اختصاص ما عدا تنوين الترنم به وجهة عدم اختصاص
الترنم به ومنها الاسناد اليه هو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله لان ما ثبتا
من الدخول المذكور الاول والحرف بالاخر وكلاهما منتفيان فى الاسناد وكذا
فى الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان
الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه
الاضافة اى كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم
اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة
بكون الشيء مضافا لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه كما فى يوم ينفع الصادقين
صدقهم وقد يؤول هذا بتأويل المصدر اى يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير
الجر مطلقا يختص بالاسم وانما قيدنا بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا
مررت بزيد فان مرره مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اى الاسم قسمان
مبنى لانه لا يخ اما ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول اما ان يشبه مبنى الاصل او

وهذا

وهذا اعنى المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل هو المعرب وما عداه غير المركب الذى
يشبه مبنى الاصل مبنى فالمعرب الذى هو قسم من الاسم المركب اى الاسم الذى ركب
مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد فى قائم زيد وهؤلاء فى قولك
زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو
الف با تا زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله
كغلام فى غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المص الذى لم يشبه
اى لم يناسب مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب مبنى الاصل اى المبنى الذى هو الاصل
فى البناء فالاضافة بيانية وهو الماضى والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج
مثل هؤلاء لكونه مشابها لمبنى الاصل كما سيجيء فى بابه ان شاء الله تعـ اعلم ان
صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس
النزاع فى المعرب الذى هو اسم مفعول من قولك اعربت الكلمة فان ذلك لا يحصل
الا باجراء الاعراب على اخر الكلمة بعد التركيب بل فى المعرب اصطلاحا فعند العلامة
مجرد الصلاحية للاعراب بعد التركيب وهو ظاهر من كلام عبد القاهر وعند
المص مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب فى تعريفه
واما وجود الاعراب بالفعل فى كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال
لم تعرب الكلمة وهى معربة وانما عدل المص عما هو المشهور عند الجمهور

من ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين

علم النحو ان يعرف به احوال واخر الكلمة فى التركيب من لم يتبع لغة العرب ولم

يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو

ولا فايدة له معتدا بها فى معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا

ان يعرف انه مما يختلف اخره فى كلامهم ليجعل اخره مختلفا فيطابق كلامه

كلامهم فعرفته متقدمة على معرفته بانه مما يختلف اخره فلو كان معرفته

المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف انه

بانه مما يختلف اخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغى ان يعرف اولا بغيره

بالجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المصنف وحكمه اى من

احكام المعرب واثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف اخره اى الحرف

الذى هو اخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف اخر حقيقة او حكما اذا كان

اعرابه بالحروف او صفته بان يتبدل صفته بصفة حقيقة او حكما اذا كان

اعرابه بالحركات باختلاف العوامل اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه

فى العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل بعض الاخر وانما خصصنا اختلافها

بكونه فى العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب وانى ضربت زيدا

وانى ضارب زيدا فان العوامل فى زيد فى هذه الصور مختلفة بالاسمية

ليعرف انه مما يختلف اخره

والفعلية

والفعلية والحرفية مع ان اخر المعرب لم يختلف باختلافها لفظا او تقديرا لنصبه

على التمييز اى يختلف لفظا اخره او تقديرا او على المصدرية اى يختلف اختلاف

لفظ او تقدير والاختلاف لفظا كما فى قولك جاءنى زيد ورايت زيدا ومررت

بزيد وتقديرا كما فى قولك جاءنى فتى الخ فان اصله فتى وفتيا وفتى انقلبت

الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظى والتقديرى اعم

من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت

احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا فانه

قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف فى اخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة

احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذلك الحال فى التثنية

والجمع فاخر المعرب فى هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة

فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا فى اخر المعرب ولا فى العوامل اذا ركب بعض الاسماء

المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامله ابتداء اذ لا يترتب عليه

الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم اخر من

احكام المعرب والاختلاف حكم اخر فلو لم يدخل احد الحكمين فى الاخر لا

فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكرها هنا فليكن هذا الحكم ايضا

من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواص الشاملة الاعراب

ما اى حركة او حرف اختلف لخره اى اخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا

او صفة به اى بتلك الحركة او الحرف وحين يراد بما الموصول الحركة او الحرف لا

يرد العامل والمقتضى ولو ابقيت على عمومها الخرجا بالسببية المفهومة من قوله

به فالمتبادر من السبب هو السبب القريب والعامل والمقتضى من الاسباب البعيدة

وبقيد الحيثية تخرج حركة نحو غلامى لانه معرب على اختيار المصنف لكن اختلاف

هذه الحركة على اخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل

ياء المتكلم وبهذا القيد تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المصنف اراد ان ينبه

على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعانى المعتورة

عليه وكانه اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن

الحد واللام فى ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعنى وضع الاعراب المفهوم

من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف

اخره يعنى اختلف اخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف على المعانى يعنى

الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه

اى على المعرب على تضمين معنى الورود والاستيلاء يقال اعتوروا الشئ

وتعاوروه اذا تداولوه اى اخذه جماعة واحد بعد واحد على

سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعانى المقتضية

للاعراب

للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها فينبغى ان يكون

علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف فى اخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة

على تلك المعانى ووضع بحيث يختلف به اخر المعرب لاختلاف تلك المعانى وانما

جعل الاعراب فى اخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على

ولا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا

متاخرا عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح

المعانى المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب

فيكون معناه ازالة الفساد سمى به لانه يزيل فساد التباس بعض المعانى

وانواعه اى انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلاثة

مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية اصلا

بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة فى الحركات الاعرابية

والبنائية فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اى علامة كون الشئ فاعلا حقيقة او حكما

ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدا والخبر وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا

علم المفعولية اى علامة كون الشئ مفعولا حقيقة او حكما ليشمل على الملحقات به بالمفعول

والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة اى علامة كون الشئ مضافا اليه وانما

كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية اليها كما

الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع
ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطى الثقيل للقليل والنصب خفيف
والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطى الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف
اليه علامة غير الجر جعل علامة له العامل لفظيا كان او معنويا ما به
يتقوم اى يحصل المعنى المقتضى اى معنى من المعانى المعتورة على المعرب المقتضية
للاعراب ففى جاء زيد جاء عامل انه به حصل معنى الفاعلية فى زيد فجعل الرفع
علامة لها وفى رايت زيدا رايت عامل لانه به حصل معنى المفعولية فى زيد
فجعل النصب علامة لها وفى مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة
فى زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اى الاسم المفرد الذى لم يكن مثنى
ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اى الذى لم
يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب
فى هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل
فى الاعراب ان يكون بالحركة فالاعراب فيهما بالحركة وثانيهما انه اذا كان
الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث فى الاحوال الثلث
فالاعراب فيهما بالحركات الثلث فى احوال الثلث فالاعراب فيهما
بالضمة رفعا اى حالة الرفع والفتحة نصبا اى حالة النصب والكسرة جرا

اى حالة

اى حالة الجر فنصب تقدير رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير المضاف وعلى
النصب على الحالية فالقسم الاول مثل جاءنى زيد ورايت زيدا ومررت بزيد
والقسم الثانى مثل جاءنى طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث
السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم
بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر للفرع على وفق
الاصل الذى هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل
جاءنى مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة
رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جاءنى احمد
ورايت احمد ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لانه
قريب المرأة من زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشيء
المنكر الذى يستهجن ذكره كالعورة والصفات القبيحة والافعال القبيحة و
هذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك وهو اجوف واوى لان لاما
هاء اذ اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذوو
اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء
الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء
جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغرها معربة بالحركات نحو جاءنى اخيك

ورايت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منهما معرب بالحروف التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذا القيدين اكتفاء بالامثلة وانما قيدناهما لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاني اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت الى ياء المتكلم فحالها كساير الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا الاسماء ستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى والمجموع في كون معانيها منبئة عن التعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف ساير الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيهما من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اى حال كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف

فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان اخره الف تسقط بالتقاء الساكنين نحو جائني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جائني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر اثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجئ جمع المذكر السالم والمراد به ما سيجئ به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون او الياء والنون فتدخل فيه سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا لكن بالواو والنون وما الحق به وهو الجمع نزولا عن لفظه وعشرون واخواتها اي نظايرها وهي ثلثون الى التسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس في البواقي وايضا هذه الاسماء تدل على معان معينة ولا تعين في الجمع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان الواحد وفي اخرهما حروف يصلح

بيان الاعراب

للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يحصل بتلك الحروف اعرابهما ليكون
اعرابهما فرعا للاعراب كما انهما فرعان بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما
بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع
فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس او لوخص
المثنى بها بقي الجمع بلا اعراب ولو خص الجمع بها بقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما
بان جعل الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان
وضربا والواو علامة الرفع في الجمع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا
وجعلوا اعرابهما بالياء في حالتي الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية
لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في الجموع لثقل الكسرة وقلة الجموع وحملوا النصب
على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم
الاعراب الى الحركة والحروف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع
الاعراب اللفظي والتقديري اللذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان
التقديري اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي ما عداه فقال التقدير اي تقدير
الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره
في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية
كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في اخره الف مقصورة سواء كانت موجودة

في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصى بالتنوين
فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة
المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة المناسبة
قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او
مخالفة لها فما ذهب اليه بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر
لفظي غير مرضي مطلقا اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في
هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها
او استثقل عطف على قوله تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي
استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الا
ولكن يكون ظهورها في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في اخره ياء مكسور
ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي
رفعا وجرا اي حالة الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على
الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال
قد يكون في الاعراب بالحركة نحو قاض وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو
مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه يختص بالاعراب بالحركة
رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر

نحو جائى مسلمىّ فانّ اصله مسلموى بسقوط النّون بالاضافة فاجتمع الواو والياء
والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياءً وادغمت الياء فى الياء وكسر ما قبل الياء فلم
يبق علامة الرفع التى هو الواو فى اللفظ فصار الاعراب حال الرفع تقديريا بخلاف
حالتى النصب والجرّ فانّ الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فانّ الياء المدغمة ايضا يا
وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا فى الاحوال الثلث فى مثل جاءنى ابو القوم ورأيت
ابا القوم ومررت بابى القوم فانّها اسقط حروف عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم
يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظىّ اى الاعراب الملفوظ به فيما عداه اى فيما
عدا ما ذكر ممّا تعذّر فيه الاعراب او استثقل ولمّا ذكر فى تفصيل المعرب المنصرف
وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقلّ من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف على ما
الاعراب التقديرى واللفظى عرّف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف
ما اى اسم معرب فيه علتان مؤثرتان باجتماعهما واستجماع شرائطهما فيه
الى ما سيجىء ذكره من علل تسع او علة واحدة منها اى من تلك التسع تقوم هذه
العلة الواحدة مقامهما اى مقام هاتين العلتين بان يؤثر وحدها تاثيرهما
وهى اى العلل التسع مجموع ما فى هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحدة
منها حتى يقال لا يصحّ هذا الحكم على العلل التسع بكلّ واحد من هذه الامور
تلك المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب

العدل

العدول فى عطف هاتين العلتين من الواو الى ثمّ لجرّد المحافظة على الوزن والنون
زايدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب
على انّه حال اذ المعنى وتمنع النون المصرف حال كونها زائدة وقوله الف فى محل الظرف
اعنى من قبلها او مبتدأ خبره الظرف المتقدم ولا يخفى انّه لا يفهم من هذا التو
زيادة الالف مع انّها ايضا زائدة ولهذا يعبّر عنهما بالالف والنون الزايدتين ولو
جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل
النون اشتراكهما فى وصف الزيادة وتقدّم الالف عليها فى هذا الوصف فهم
زيادتهما جميعا فهذا كما اذا قلت جاء زيد راكبا من قبله اخوه فانّه يدلّ على
اشتراكهما فى وصف الركوب وتقدّم اخيه عليه فى هذا الوصف وقوله وهذا القول
تقريب يعنى انّ ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لانّ حفظ النظم
او القول بانّ كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبى لا تحقيقى اذ العلة فى
الحقيقة اثنان منها لا واحدا والقول بانّها تسع تقريب لها الى الصواب
فى عددها خلاف فقال بعضهم انّها تسعة وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد
عشر لكن القول بانّها تسعة تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلثة
ثم انّه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها فى البيتين فقال مثل عمر مثال
للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة

وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي
وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعد يكرب مثال للتركيب
وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اي
حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة
تقوم مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا
اجتمع في الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتان
بالنسبة الى الاسم احدهما افتقاره الى الفاعل واخرهما اشتقاقه من المصدر
فمنع الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن
انما قلنا لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف
والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك
تقول رجل ثم الرجل والعجمة فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه
لسان اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتان
فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان لا يكون
الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا للوزن
الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي
جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة

ثم الصلاة ان زرتنا حضرة نبينا وقبل مقاما حل فيه نبينا سلامي على الترب الذي ضم جسمه لكل شيء في الانام فضيلة
فبلغ سلامي الى الروضة مجد وسيدنا الخير قبر ومرقد فبانعم مشهود ويا نعم مشهد وكلهم مجموعة المحمد

ما ان مدحت محمدا بمقالتي
لكن مدحت مقالتي بمحمد

١٦

فان غير المنصرف عند المحققين ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما ومع
ادخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف
معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى الحكم للفرق
اي لضرورة الشعر او لرعاية قافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر
ما يقع من منع صرفه اشكال بخروجه عن الوزن او ان خاف بخروجه عن السلاسة
اما الاول فكقوله صبت علي مصائب لو انها : صبت على الايام صرن
لياليا الثاني فكقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره : هو المسك ما كررته
يتضوع فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع
فيه زحاف فيخرج عن السلاسة كما يحكم به سليم الطبع فالاحتراز
عن الزحاف ليس بضروري فكيف يشمل قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض
الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء اما الضرورة
الواقعة لرعاية القافية كما في قوله سلام على الانام وسيد
حبيب اله العالمين محمد : بشير نذير هاشمي مكرم : عطوف
رءوف من يسمى باحمد فانه لو قال باحمد بالفتح لا يخل بالوزن
لكن يخل بالقافية فان حرف الروي في سائر الابيات الدال
المكسورة او التناسب التناسب بين الكلمات امر مهم عند

وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلًا واغلالًا حيث صرف سلاسل لتناسب
المنصرف الذي يليه اعني اغلالًا فقوله سلاسلًا واغلالًا امثال الجموع غير المنصرف
الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامهما اي
العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان فانّ
كل واحدة تقوم مقام علتين لتكررهما احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه
قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كاكالب واساود واناعيم او حكمًا كالجمع الموافق
لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث
لكن لا مطلقًا بل بعض اقسامه وهو الف التانيث المقصورة والممدودة اي كل
واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعًا لا انشار فانها اصلًا فلا
يقال في حبلى حبل ولا في حمراء احمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث اخر فصار
التانيث مكررًا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت
فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض لها اللزوم لعارض كالعلمية مثلًا لم يعتبر اللزوم
الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولًا وخروجه
اي خروج الاسم اي كونه مخرجًا عن صيغته الاصلية اي عن صورته التي
الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى عليك ان صيغة المصدر
صيغة المشتقات باضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها اذ المتبا

من خروجه

من خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة باقية والتغير انما وقع في الصورة
فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد
ودم فان المادة ليست باقية فيهما وان خروجه عن الصيغة الاصلية يستلزم
دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها
غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت
المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغ
الاصلية فان الظ ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة
عما هو القياس فيهما اعني اقواسًا وانيابًا بل انما جمع القوس والناب ابتداءً
على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولًا على اقواس
وانياب واخراج اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين فيجوز
بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود تميزه عن بعض ما عداه
فيمكن ان يقال المقصود هٰهنا تميز العدل عن سائر العلل لا عن
كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه هذا التميز لا باس بكونه اعم منه فلا حاجة
في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعًا انهم لما
وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرفة ولم يجدوا فيها
سببًا ظاهرًا غير الوصفية في مثلث وثلث واخر وجمع او العلمية احتاجوا

الى اعتبار سبب اخر ولم يصلح لاعتبار الا العدل اعتبر فيهما الا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب اخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود الاصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل المحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا كما جائني القوم ثلثة ثلثة فعلم اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد موحد وثنى مثنى الى رباع مربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار معشر خلاف والصواب مجيئهما والسبب في منع صرف ثلث مثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها فيهما وضعا له واخر جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير

قوله

وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول عن احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الاخر وقال بعضهم هو معدول عما كان معه من اي من آخر من وانما لم يذهب الى تقديره الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وبعد وقبل وبايهم ثم عدي وليس في اخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد الاخرين وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان يجمع على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى او صحراوات فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين فيهما العدل التحقيقي والاخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجمع الشاذ كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجهما عما هو القياس فيهما كالاناب والاقواس كيف لو اعتبر جمعهما اولا على اناب واقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا فائدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين يحكم فيهما بالشذوذ ونحو من هذا

تبيّن الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرا اى دخروجا كاينا عن اصل
مقدر مفروض يكون الداعى الى تقديره وفرضه منع الصرف لاغير كعمر
وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية
اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود الاصل ولم يكن فيهما
دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدل
عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدولة عن قاطمة والمراد ببابها كل
ما هو على وزن فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء فى لغة
بنى تميم فانهم اعتبروا العدل فى هذا الباب حملا له على ذوات الراء
فى الاعلام المؤنثة مثل حضار وطمار فانها مبنية فليس فيها الا
سببان العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبروا فيها العدل لتحصيل
سبب البناء اعتبر فيما عداها مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظائره
مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث
فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف
لهذا ابقاء ذكر باب قطام ههنا ليس فى محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل
لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال فى بنى تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون
مما نحن فيه والمراد من بنى تميم اكثرهم فان الاقلين منهم ايضا جعلوا

الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب
البناء وحمل ما عداها عليها الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة
ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب اصل الوضع مثل
احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التى هى الحمرة او بحسب الاستعمال
مثل اربع فى مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد
فلا وصفية فيه بحسب اصل الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما فى المثال المذكور
فانه لما اجرى فيه على النسوة التى هى من قبيل المعدودات لا الاعداد علم
ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفى عرض له فى الاستعمال
لا اصلى بحسب الوضع والمعتبر فى سببية منع الصرف هو الوصف الاصلى لاصالته
لا العرضى لعرضيته فلذلك قال المصنف شرطه اى شرط الوصف فى سببية منع الصرف
ان يكون وصفا فى الاصل الذى هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان
يعرضه الوصفية بعد الوضع فى الاستعمال سواء بقى على الوصفية الاصلية
او زالت عنه فلا تضره بان تخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة اى غلبة
الاسمية على الوصفية الاصلية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا
يحتاج فى الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد
ثم كثر استعماله فى الحية السوداء بحيث لا يحتاج فى الفهم عنه الى قرينة

فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مفترة الغلبة صرف لعدم اصالة
وصفية اربع فى قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مفترة
الغلبة اسود وارقم حيث صار اسمين للحية الاول للحية السوداء والثانى
للحية التى فيها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد
لما فيه من الدهمة اعنى السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية
الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف ولم يهجر استعمالها فى معانيها الا
ايضا بالكلية فالمانع من الصرف فى هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن ا
عند استعمالها فى معانيها الاصلية فلا اشكال فى منع صرفها لوزن الفعل والو
فى الاصل والحال وضعف منع افعى اسما للحية على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه
من الفعوة التى هى الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه
من الجدل بمعنى القوة واخيل للطاير اى الطاير ذى خيلان على زعم وصفيته
اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف فى هذه الاسماء عدم الجزم بكونها
اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعانى الوصفية مطلقا لا فى الاصل ولا
الحال مع ان الاصل فى الاسم الصرف التانيث اللفظى الحاصل بالتاء لا بالالف
فانه لا شرط له شرطه فى سببية منع الصرف العلمية اى علمية الاسم المونث
ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التغير بقدر الامكان ولا

العلمية

العلمية لما وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث
المعنوى كذلك اى كالتانيث اللفظى الحاصل بالتاء فى اشتراط العلمية فيه الا
ان بينهما فرقا فانه فى التانيث اللفظى بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفى المعنوى
شرط لجوازه ولا بد فى وجوبه من شرط اخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره
اى شرط وجوب تاثير التانيث المعنوى فى منع الصرف احد الامور الثلثة الزيادة
على ثلثة اى زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط
من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط فى وجوب تاثير
التانيث المعنوى احد الامور الثلثة لتخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة
عن الخفة التى من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل
الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا
الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوى اعنى احد الامور الثلثة ويجوز
عدم صرفه نظرا الى وجود سببيه والسقر علم الطبقة من طبقات النار وماه
وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوى
مع شرط تحتم تاثيره وهو زيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث
المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية
والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمى به اى بالمونث

وزينب علم المؤنث
المعنوى ح ح ح

المعنوى مذكرو شرطه فى سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع
فى حكم تاء التانيث قائم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوى سماعى
باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل منصرف لان التانيث الاصلى قد زال
بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شئ مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف
وعقرب وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل
ممتنع صرفه لانه وان زالت التانيث بالعلمية للمذكر فالحرف الرابع قائم
مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة كما تقتضيه قاعدة التصغير
فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء
لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمى به رجل امتنع صرفه للعلمية
والتانيث الحكمى المعرفة اى التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف
لا ذات المعرفة بشرطها اى شرط تاثيرها فى منع الصرف ان تكون علمية
اى تكون هذا النوع من جنس التعريف على ان تكون الياء مصدرية او
منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة فى ضمنه على ان تكون الياء للنسبة
وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد
الا فى المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة
يجعل غير المنصرف منصرفا او فى حكمه كما سيجئ فلا يتصور كونه سببا

لمنع الصرف

31

لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمى وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها
ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير
اظهر من فرعية العلمية له العجمة وهى كون اللفظ مما وضعه غير العرب و
لتاثيرها فى منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اى منسوبة
الى العلم فى اللغة العجمية بان تكون محققة فى ضمن العلم فى العجم حقيقة كابراهيم
او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل
كقالون فانه كان فى العجم اسم جنس للجيد سمى به احد رواة القراء لجودة
قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما فى العجمية وانما جعلت شرطا
لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم فى كلامهم فتضعف فيها العجمة فلا تصلح
لمنع الصرف فعلى هذا لو سمى بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته فى العجمة و
شرطها الثانى احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او زيادة على الثلثة اى ثلاثة
احرف لئلا تعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى
الثانى فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثانى وهذا اختيار المصنف
العجمة سبب ضعيف لانها امر معنوى فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط
واما التانيث فان له علامة مقدرة يظهر فى بعض التصرفات فله نوع قوة
فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة فى
مع سكون الاوسط غير جايز فعلى هذا الفرق بين العجمة والعلمية فلم جوزتم فى هذه الامرين وهو الانصراف وعدم
الانصراف فاجاب بقوله فان له علامة مقدرة

والمراد من الرواة تلامذتهم لانهم يروون قول القراء بان يقولون اسانيدنا كانوا كذا وكذا

القواعد عصام

وتجوّد مع سكون الوسط فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق
انما هو لتقوية سببين اخرين لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما ولا يلزم من
اعتبارها للتقوية سببا اخر اعتبارها بالاستقلال لدستر وهو اسم حصن بنا
بكر وابراهيم ممتنع صرفها لوجود الشرط الثاني فيهما فان في ستر تحرك الاوسط
وفي ابراهيم الزيادة على الثلاثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه
التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه
متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام
ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية
ونوح ولوط لخفتها وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده
ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعرب وهود
قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام سببين شرطه
اي شرط قيامه مقام سببين صيغة منتهى الجموع وهي صيغة التي كان
اولها مفتوحا وثالثها الف وبعد الالف حرفان متحركان كمساجد
او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت
صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى
المغيرة للصيغة فاما جمع السلامة فيما لا يغير صيغته فيجوز ان يجمع الثلا

كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات
وانما اشترط بذلك ليكون صيغة مصونة عن قبول التغيير فتوثر بغير هاء
منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف او المراد بها تاء التانيث باعتبار
ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فواره جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير ها
لانها لو كانت معها كانت على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية
طواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوله جمعية فتوثر ولا حاجة الى
اخراج نحو مدائني فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في المآل وانما الجمع
مداين وهو لفظ اخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء
بما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيها
ما يكون بها فاما ما كان بغير هاء فتمتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد
مثال لما بعد الفه حرفان متحركان ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف
اوسطها ساكن واما فرازنة وامثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء
فتنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع
هذا جواب عن سوال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على
الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة
الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط الجمعية فينبغي ان يكون

منصرف لكونه غير منصرف وتقدير الجواب ان ضبعا جر حال كونه علما للضبع
غير منصرف لا للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل
جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها فكان كل فرد
منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان
قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث
لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علميته غير موثقة والا لكان بعد التنكير
والتانيث غير مسلم لانه علم الجنس يشبع مذكرا كان او مونثا وانما كتبه المصنف
التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون
الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد يكون اصلية
معتبرة وقد يكون عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض
في الجمعية وسراويل جواب عن سوال مقدر وتقديره ان يقال تقضيت
الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بجعل الجمع اعم من ان يكون
حالا او في الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد
والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب عنه بانه قد اختلف
في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم ينصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به
على قاعدة الجمع كما قلت فنقدم قيل في التفصي عنه انه اسم اعجمي

٢٣

لا في الحال ولا في الاصل لكنه حمل في منع الصرف على موازنه اي على موازنه من
الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن من
قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقة
او حكما فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب اخر على الاسباب التسعة
هو الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد
والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان
الوزن بدون الجمعية لا يمنع الصرف قد حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة وكانه
كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل وانما صرف اي سراويل
محقق جمعيته تحقيقا او الاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض على قاعدة الجمع
ليحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا
كالجواري والدواعي رفعا وجرا اي في حالة الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض في
التنوين وحذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءتني جوار ومررت بجوار كما تقول
جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جواري
فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع
بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين
فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو

من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوارٍ في قولك جائني جوار جواري بالضم والتنوين
بناء على ان الاسم الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء
لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ على وزن سلامٍ وكلامٍ فلم يبق على صيغة
منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضاً منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل
الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه
الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لم يجر الاعراب
على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض من الياء
المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي
لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب فيقول مررت بجواري
كما يقول رايت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال
فانه يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيها اعلال
اما في حالة الرفع فيسل جوار جواري بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل
وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة
لا اعلال الا في حالة ولحقة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في حالتين
كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر من كلمة واحدة
غير حرفية جزء فلا يرد وبصري شرط العلمية ليامن من الزوال فيحصل البرقة

فبونها

فبونها في منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة يخرج المضاف الى الصرف
او الى حكمه فكيف يؤثر في المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف ولا باسناد لان
الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تابط شرا فانها باقية في حالة
العلمية على ما كانت عليه قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة
فلو تطرق اليها التغير يمكن ان يفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف
فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعرب فان قلت كان على المصنف ان يقول
وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا بحرف العطف ليخرج مثل سيبويه
ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكر فيما
انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناءها اصلا فلذلك
احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل وهو اسم صنم و
بك هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية
او اسنادية او غيرهما الالف والنون المعدودان من اسباب منع الصرف
ليسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوايد ويسميان مضارعتين اي مشابهتين
لالفي التانيث في منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما المنع
اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما مشابهتهما لالفي التانيث
والراجح هو القول الثاني ثم انهما ان كانا في اسم نعني به ما يقابل الصفة

الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما باعتبار معنى هو المقصود وهو الصفة من الصفات
كرجل وفرس او يدل كاحمر ومضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة
فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطه
اى شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار التقايب
واحدا وشرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادة
او ليمتنع التاء فيتحقق شبههما بالفى التانيث كعمران وان كانتا
صفة فشرطه انتفاء فعلانة اى ان كان الالف والنون في صفة فشرطهما انتفاء
فعلانة يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفي التانيث على
حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مونثه عريانة وقيل شرطه وجود
فعلى لانه متى كان مونثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التانيث
على حالها ومن ثم اى ومن اجل الخلاف في الشرط اختلف في رحمن في انه منصرف
او غير منصرف فانه ليس له مونث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة مختصة به
لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مونث فعلى مذهب من شرط
انتفاء فعلانة فهو غير منصرف ومن ذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف
دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فانه
سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على

٢٥

المذهبين لانه مونثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم اما اذا كان
بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مونثه ندمى لا ندمانة وزن الفعل
وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وبهذا القدر لا يكفي في سببية
منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه
لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم
من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما الفرس وكذلك بذر لماء
لموضع وخضم لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسم لصبغ معروف
هو العندم وشلم علما الموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية
فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل ضرب على البناء للمفعول اذا جعل
لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيد بالبناء للمفعول
فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض
النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوله اي اول وزن الفعل اول ما
كان على وزن موازن من الفعل زيادة اى زيادة حرف او حرف زائد
من حروف اتين كزيادته اى مثل زيادة حرف او حرف زائد في اول الفعل غير
قابل اى حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء
لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو

غير قابل للتاء قياساً وبالاعتبار الذى امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع
اذا سمى به رجل فان لحوق التاء به للتذكير ولا يكون قياساً ولا اسود فان تجى
التاء فى اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلى الذى لاجله يمتنع
من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية ومن ثم اى ومن اجل اشتراط
عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبوله
التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء والجى يعملة للناقة القوية على العمل والسير
فيه علمية مؤثرة اى كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة فى منع صرفه
المحضة او مع شرطيتها لسبب اخر واحترز بذلك عما يجامع الف التانيث او
صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف فى منع الصرف لا تاثير فيه
للعلمية اذا نكر بان يأول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد
ورايت زيداً اخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل العلم عبارة عن الوصف
المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محق لما تبين
ظهر حين بين اسباب منع الصرف وشرايطها فيما سبق من انها اى
العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اى السبب الذى هى اى العلمية شرط فيه
وذلك فى التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون
المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربع مشروط بالعلمية

الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقى من الاستثناء الاول اى لا يجامع
غير ما هى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية يجامعهما موثرة
كما فى عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما فى ثلث واحمر وهما اى العدل ووزن الفعل
متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شىء
منها من اوزان الفعل المعتبر فى منع الصرف فلا يكون معهما اى لا يوجد
من الامر الدائر بين مجموع هذين السببين وبين احدهما فقط الا احد
فقط لا مجموعهما فاذا نكر غير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية بقى بلا سبب
اى لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هى شرط فيه من الاسباب
الاربع المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذى هو العلمية بذاتها و
السبب الاخر المشروط بالعلمية من حيث هو وصف سببيته فلا يبقى فيه
من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هى ليست بشرط فيه من العدل ووزن
الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسرتين علما
من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه
ان يجيء مضمومتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا
غير محقق لجواز وروده اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التى تحقق
فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم يجامع مع وزن الفعل ايضا

فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي
بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل
وههنا لا يقتضيه لوجود سببين في اصمت وراء العدل وهما العلمية و
التانيث المعنوي ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه
القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش المشهور وهو
ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ ظاهرا مع موافقته لما ذكر من
القاعدة جعل اصلا واسند المخالفة الى الاستاد وان كان غير مستحق
تنبيها على ذلك في انصراف احمر علما اذا نكر والمراد بنحو احمر ما كان معنى الو
فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج
افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف
معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل
المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف
معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما فان كان معه من فلا ينصرف
بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتبارا
للصفة الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره
الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق

مانع

مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للوصفية الاصلية
وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين في سكران فان قلت كما انه
لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها
وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها
امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية منهما وفيه بحث لان الوصفية
لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم
للحية السوداء والارقم للحية التي فيها سواد وبياض وفيهما شائبة من الو
فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت
عنه بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت
بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا
سبب واحد وهو وزن الفعل والالف والنون وهذا القول اظهر ولما
اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره في حال
العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب
عنه المص بقوله ولا يلزمه اي سيبويه من اعتبار الوصفية الاصلية
بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل اعتبر
وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم

بمنع صرفه للعلمية والوصفية الأصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير
منعه من الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية والعلمية فان العلم
للخصوص كما الوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف
ما اذا اعتبرت الوصفية الأصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت
التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الأصلية
الزائلة والعلمية فلو اعتبر الوصفية الأصلية والعلمية في منع صرف
بعد ... لم يلزم اجتماع ضدين في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين
لكنه شبيه به فاعتبارهما غير مستحسن وجميع الباب اي بابه غير المنصرف
باللام اي بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اي اضافته الى غيره
اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله
يجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر
يطلق على الحركة البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه
الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان
عدم انصرافه انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما
هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع
الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع

اللام

اللام او الاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير
المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث
ضعف مشابهة الفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي
هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من
ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير
منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية
تزول باللام او الاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر انتفيا معا
كما في ابراهيم وان لم يكن شرطا كما في احمد زالت احديهما وان لم يكن هناك علمية
كما في احمر بقيت العلتان على حالها وهذا القول انسب بما عرف به المصنف غير المنصرف
المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا
يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور من
الخيل وجمال سبحلات اي ضخام وكالايام الخاليات هو اي المرفوع الدال عليه
المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل
على علم الفاعلية اي على علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف
والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا
ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في

ثمة محلي لو كان معربا لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يختص الرفع بهما
على الرفع المحلي وهو بحث مبتدأ عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما
فانه اعم من المرفوع او لما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل
المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله
اقوى من عامل المبتدأ وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل
في المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد و
مشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفا[عل]
اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيد بالاصا[لة]
لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات و
المنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر بعدها او شبهه اي ما يشبهه في
العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر و
اسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اي الفعل او شبهه عليه اي على ذلك الا[سم]
واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى
ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد بتقديمه عليه وجوبا
عنه المبتدأ المقدم خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه بخلاف
نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل

او شبهه به وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل
والصفة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة
المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من جعله خارجا عن الفاعل كا
المصنف واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل
ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه
فهذا مثال لما اسند شبهه والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان
يلي الفعل المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه كالجزء من
الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات
فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على ساير
معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الا[ضمار]
قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتأخر مرجع الضمير وهو
زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للا[خفش]
وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات
وقد فعل واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه
لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزى رب
الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما

اى نحو الفاعل المتقدم ذكره صريحا في ضمن الامثلة والقرينة اى الامر الدال عليهما
لا بالوضع اذ لا يعتد ان يطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلا يرد ان
ذكر الاعراب مستغنى اذ القرينة شاملة له وهى اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية
نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا
كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت
او وقع مفعوله اى مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير
نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اى تقديم
الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز
عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال
واما في صورة وقوع المفعول بعد الا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير
فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمرا انحصار
ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر والمفهوم
من قوله ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد
ضاربا لشخص اخر فلو انقلب احدهما بالاخر انقلب حصر المطلوب وانما قلنا
بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير لانه لو تقدم المفعول على الفاعل
مع الا ايضا ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو

اذا

٣٦

اذ الحصر انما هو في ما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن
لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل حصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه
كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احدا الا عمرا زيد فيفيد انحصار صفة كل منهما
في الاخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع
المفعول بعد معنى الا وهو ههنا في الجزء الاخير فلو لحق الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا
اتصل به اى بالفاعل ضمير المفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اى الفاعل بعد الا المتوسطة
بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت
او وقع الفاعل بعد معناها اى معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل مفعوله به بان
يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اى الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك
زيد وجب تاخيره اى تاخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال
ضمير المفعول به فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه
بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميرا
متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف
ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف
الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة الدالة على تعيين المحذوف جوازا اى حذفا جائزا في نحو
زيد اى فيما كان جوابا لسؤال محقق لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقول

زيد بحذف قام اى قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر بالفعل دون
الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف جزئها
فحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما اذا كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر
في مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم
فاعله ضارع اى عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اى يبكيه ضارع
السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل
وبنصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اى يبكيه من ذل
ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء واحزاب الدين و
مختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك
والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط
وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من كان يسئل بغير وسيلة من اجل اهلاك
المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطي السائلين بغير وسيلة
وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل بقرينة دالة على تعيينه وجوبا اى حذفا واجبا
في مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك اى في كل موضع حذف الفعل
ثم فسر لرفع الابهام الناشئ من المحذوف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا
بل صار حشوا للجملة المفسرة التي فيها ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بين

مفسر

٣١

مفسر كقولك جاءني رجل اى زيد فتقدير الاية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد
فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب
حذفه لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول
حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد يحذفان اى الفعل والفاعل معا دون الفاعل
وحده في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم في
مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر
فيلزم في الكلام استدراك وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام ليكون
الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجري
في غير الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم عمرا وبكر كريم شريف ابوه واقتصر على الفعل
لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا
على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اى اسما ظاهرا وقعا بعدهما اى بعد الفعلين او
المتقدم عليهما او المتوسط بينهما معمولا للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون
فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون
مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فخرج لا يتصور تنازعهما في
الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه
متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل

الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع
عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه
لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بد منه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل
عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المص بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفا[عل]
فلهذا اختص بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي
يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه
لان طريق القطع عندهم وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اى تنازع الفعلين في الفاعلية
بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية
مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل واحد منهما
ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت
واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين
احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر اخر فيكونان [متفقين]
في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع
بل هو اجتماع القسمين الاولين من التنازع وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية
اسم ظاهر والاخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين
في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل لقسمين لتخصيص هذه الصورة

بالارادة

بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين
مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا
وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من
المثال الثاني حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا
واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون
الاسم الظاهر فيه متنوعا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول
ويختار الكوفيون الاول اى اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز
عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبدا به لانه المذهب
المختار الاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر
في العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر
الواقع بعد الفعلين اى على موافقته افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لان مرجع
الضمير والمفسر يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز
حذف الفاعل الا اذا سد شيء مسده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه
تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان عند البصريين
وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اى اعمال الفعل التابع اقتضاء الفعل
الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم

على تقدير اعمال الاول اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو

مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمر نحو ان

اقتضى المفعول حذف فيه او اضمر نحو تقول ضربني واكرمت الزيدان ولا يلزم ح محذور

وعنده تشريك الرافعين او اضماره بعد الظاهر كما في صورة تاخر الثاني تقول ضربني واكرمني

زيد وعمرو واكرمت زيدا وعمرو كلتا غير مشهورة عنه وحذفنا المفعول نحو اعن الذكر

لو ذكر عن الاضمار قبل الذكر في الفضلة او اضمر ان يستغني عنه والا اي وان لم يستغن عنه

اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لا لا يجوز حذف احد مفعولي باب

حسبت ولا يجوز اضماره لانه يلزم اضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو

مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعلا

واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة ولا يحذف وهو فيه لاحذف الفاعل ولا الاضمار

قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب

المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير لما ذكر ويكون الضمير

راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار فالعدول

المختار من الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا

سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعملت حسبني في الزيدين

فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو

مانع

المانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا

ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسما دالا على

اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وافراده والا فالظاهر انه لا

تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا

يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول

بقول امرئ القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا

فقد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه

بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول

فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب المصنف عن طرف

البصريين وقال وقول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب

التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه

عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك

لان لو يجعل مدخوله المثبت منفيا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك

مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون معمول لم اطلب محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه

البيت المتاخر اعني قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي وحينئذ

يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد

الأصيل الثابت واسمى له مفعول ما لم يسم فاعله اى مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله
وانما انفصل عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتداء حيث قال ومنها المبتدا والخبر
لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اى فاعل ذلك
المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم هو اى المفعول
مقامه اى مقام الفاعل فى اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اى شرط مفعول ما لم يسم فاعله
فى حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فعل اى الى
الماضى المجهول او يفعل اى الى المضارع المجهول ذينتا ولا مثل افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل
من الافعال المجهول المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثانى من مفعولى باب علمت لانه
مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم
كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبنى ضرب زيد لان
احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه
حكم المفعول الثانى من باب علمت فى كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر با
العلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب
والمفعول معه كذلك اى كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اى كالمفعول الثانى
والثالث من باب علمت واعلمت فى انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما
المفعول معه فلانه لا يجوز ان يقام مقام الفاعل مع الواو التى اصلها للعطف وهى دليل

الانفصال

الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا معه
واذا وجد المفعول به فى الكلام مع غيره من المفاعيل التى يجوز وقوعها
موقع الفاعل تعين اى المفعول به له اى لوقوعه موقع الفاعل لشدة
بالفاعل فى توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله
بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف ساير المفاعيل
فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل
يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا المفعول
المطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه
على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة
الفعل عليه فى داره جار مجرور تشبيها بالفاعل اقيم مقام الفاعل مثلها
زيد وان لم يكن اى وان لم يوجد فى الكلام المفعول به فالجميع اى جميع ما
المفعول به سواء فى جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب
اى الفعل المتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل
من المفعول الثانى لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى لانه عاط اى اخذ
نحو اعطى زيد درهما مع جواز اعطى درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس
واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطى زيد عمرا ومنها

فتعين

المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع
المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل
فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول
نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد فيه عامل
لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان
وانما قال اصلا لانه لو لم يقل لفظا اصلا لتخيل ان في المبتدأ عامل لفظي وجردت عنه بعد
وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك
درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر وثاني قسم المبتدأ الخارج عن هذه
القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب
ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا
او الالف الاستفهام وهمزة كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء
بها من غير استفهام او نفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر
فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خبرا عن
نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو منكم باجنبي بخلاف ما لو كان
نحن فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا
يخرج عنه نحو قوله تعالى اراغب انت عن آلهتي يا ابراهيم واحترز به عن نحو اقائمان
الزيدان لان قائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر

لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من الابتداء وما قائم الزيدان مثال للصفة
الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان
طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها
نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا
نحو اقائمون الزيدون فانها ح خبر ليس الا جاز الامران كون الصفة مبتدأ وما بعدها
فاعلها ليسد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه فهنا ثلث صور
احدها اقائمان الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدأ وقائمان خبرا مقدما
عليه وثانيها اقائم الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قايما
مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو
الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا ينتقض
على يضرب في يضرب زيد انه المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم
المسند به اي ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند
اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم
الثاني من المبتدأ ولك ان تقول المراد المسند به المسند الى المبتدأ او يجعل الباء في به بمعنى
الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من
المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدأ

الخبر هو الابتدا اى تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شئ او يسند اليه
شئ يعنى الابتدا عامل فى المبتدا والخبر هو الابتدا وهو رافع لهما عند البصريين
واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتدا عامل فى المبتدا والمبتدا فى الخبر وقال الاخفش
كل واحد من المبتدا والخبر عامل فى الاخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل
اللفظية واصل المبتدا اى ما ينبغى ان يكون المبتدا عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على
الخبر لفظا لان المبتدا ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها ومن
ثم اى ومن اجل ان الاصل فى المبتدا التقديم لفظا جاز قولهم فى داره زيد مع
كون الضمير عايدا الى زيد المتاخر لفظا المتقدم رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم
صاحبها فى الدار لعود الضمير الى الدار وهو فى حيز الخبر الذى اصله التاخير
فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدا نكرة اى
وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة معنى معينا والمطلوب المهم الكثير
الوقوع فى الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكن لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا
تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فيقرب
من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر
وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدا وجعل خير خبره ومثل قولك ارجل فى الدار
ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما فى الدار فيسال المخاطب عن تعيينه فكانه

العبد

قال

قال اى من الامرين المعلومين كون احدهما فى الدار كاين فيها فكل واحد منهما
مخصص بهذه الصفة فجعل مبتدا وفى الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك
فان النكرة فيها وقعت فى حيز النفى فافادت عموم الافراد فتعينت وشمولها و
تخصصت فانه لا تعدد فى جميع الافراد بل هو امر واحد وكذلك كل نكرة فى الاثبات
قصد بها التجنيس كما يستعمل فى موضع ماهو الباب الاثر فيما يختص
الفاعل العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصصه بما يخصص
به الفاعل قبل ذكره من صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه
انه ما يدل على بعد امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو فى قوة رجل موصوف
بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان الهرير للكلب المعتاد قد يكون خيرا كما كان مجيء
حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجيء عدو والهرير بنباح غير معتاد يتشام به
يكون شرا لا خيرا فعلى الاول لا يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى
الثانى لا يصح نفيه بوصف حتى يصح القصر فيكون شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا
مثل يضرب لرجل قوى ادركه العجز فى حادثة ومثل قولك فى الدار رجل لتخصيصه بتقديم الخبر
الخبر لانه اذا قيل فى الدار علم ان ما يدل على بعده موصوف بصحة استقراره فى الدار فهو
فى قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصيصه بنسبته الى المتكلم اذ
اصله سلمت سلاما فحذف الفعل عدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار

ما تعلمه من فبايحبر مع ما الهر ذا ناب رجل
ما يخصص به الفاعل ان يستعمل كذلك
انام

ثم دلالة مبكرة الدوام والاستمرار

فكانه قال سلامى اى سلام من قبلى عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة

وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفايدة لا على ما ذكروه

من التخصيصات التى يحتاج فى توجيها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى

هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفايدة ولا يجوز ان يقال رجل

قائم لعدمه وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد

لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير ايضا الى ان خبر المبتدأ

قد يقع جملة فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد

قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة

بنفسها لا يقتضى الارتباط بغيرها فلا بد فى الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ من

عايد يربطها به وذلك العايد اما ضمير كما فى المثالين المذكورين او غيره كاللام

فى نحو نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر فى الحاقة ما الحاقة وكون الخبر

تفسيرا للمبتدأ نحو قل هو الله احد وقد يحذف العايد اذا كان ضميرا للعلم به قرينة

نحو البر الكر بستين درهما والسمن منوان بدرهم اى الكر منه ومنوان منه

بقرينة ان بايع البر والسمن لا يسعّرهما ومما وقع ظرفا اى الخبر الذى وقع ظرف

زمان او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اى

الخبر الواقع ظرفا مقدر اى مؤول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل

يصير

٣٧

شش خبر ابوه مقتضى صدر كلام در طبع فصيح كشته اين بغطم تمام

يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون

فانه يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والا

لاصل فى العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر

والاصل فى الخبر الافراد ثم ان الاصل فى المبتدأ التقديم فجاز تاخره لكنه قد يجب لما

كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام اى على معنى وجب له

صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا للصدارة مثل من ابوك فان

من مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذا

ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ

لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام

او كانا اى المبتدأ والخبر معرفتين متساويين فى التعريف او غير متساويين ولا

قرينة على كون احدهما مبتدأ والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين فى

التخصيص لا فى ذلك حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل

افضل منى افضل منك دفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اى للمبتدأ احترازا

عما لا يكون فعلا له كما فى قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ على الخبر

لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اى تقديم المبتدأ

على الخبر فى هذه الصور اما فى الصور الاول فلما ذكرناه واما فى صورة الاخيرة

فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في
مثل الزيدان قاما الزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان
والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذه التقدير ايضا على قول من
يجعل كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند واذا تضمن
الخبر المفرد اى الذى ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ماله صدر
الكلام اى معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدأ واين
متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان
قدر باسم فاعل كان الخبر مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة
واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتاخيره صدارة ماله صدر الكلام لتصدره
في جملته او كان الخبر بتقديمه مصححا له اى المبتدأ من حيث انه مبتدأ فتقديمه يصحح وقوعه
مبتدأ مثل في الدار رجل فان في الدار خبر مخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقي المبتدأ
نكرة غير مخصص او كان لمتعلقه بكسر اللام اى كان لمتعلق الخبر التابع له بتبعيته
يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كاين في جانب المبتدأ
راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها
زبدا فقوله مثلها اى مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر
هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن ان

المفتوحة

المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المؤول بالمفرد مبتدأ اذ في تاخيره خوف لبس ان المفتوحة
بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او في الكتابة مثل عندى انك
قائم وجب تقديمه اى تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر
من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى
جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم
عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اى مز وفي
هذه الصورة ترك العطف اولى ولم يجوز بعض النحاة الحصور التعدد وجوز العطف ولا
يبعد ان يقال ان مراد المص بتعدد الخبر انما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف لا خفاء به لا
في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه
ولهذا اورد المص في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك
وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم
من نعمة فمن الله فيشبه المبتدأ الشرط في سببيته للخبر كسببية الشرط للجزاء
فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى
الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه
واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدأ
المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اى الذى جعلت

صلته جملة الفعلية او ظرفية نحو لجملة فعلية هيهنا بالاتفاق وانما اشترط ان تكون صلته
فعلا او ظرفا ناوّلا بالفعل ليهما تكون مشابهة الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا دخل حكم الاسم
الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما وفي حكمها الاسم المضاف
اليها مثل الذي يأتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذي في الدار هذا مثال للاسم الموصول
بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى ان الموت الذي تفرون
منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل يأتيني هذا مثال الاسم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار هذا مثال
للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فنقول كل
غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على
المبتدا الذي يصح دخول الفاء على خبره مانعان عن دخولها عليه لان تحسين دخولها عليه انما كان لمشابهة
المبتدا والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية
الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق بين النحاة فلا يقال
ليت او لعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق
فاوجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين حروف المشبهة لاستقلالها
ووجه ذلك التخصيص الا هنا بيان الاختلاف الواقع فيهما والحق بعضهم قيل هو سيبويه انّ
المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع منه لانها لا
تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية يؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار

تقبل
نحو بتمسّم فان قيل قد الحق بعضهم انّ المفتوحة ولكنّ بليت ولعل فما وجه تخصيص انّ المكسورة
بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق انّ بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من
سواه فلم يذكره مع انّ ذلك القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء فانه يدل
على عدم منع انّ المكسورة عن دخول الفاء على الخبر لما سبق وما يدل على عدم منع انّ المفتوحة
ولكنّ عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فانّ لله خمسه وقول الشاعر
فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكنّ ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة لفظية
او عقلية جوازا اي حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله
اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد
المدح او الذم او غير ذلك لو ظهر المبتدا لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا مثل من قال نعم
الرجل زيد ان تقدير هو زيد كقول المستهل اي المبتدا المحذوف جوازا مثل المبتدا المحذوف
في قول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصار الهلال والله اي هذا الهلال والله
بالقرينة الحالية فليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين
شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلال ليتوجه اليه الناظرون ويرونه كما يراه وانما اتى
بالقسم جريا على عادة المستهلين في البلاد لانهم يتوهمون تضبب الهلال عند الوقف وقد يحذف
الخبر جوازا اي حذفا جائزا لقيام قرينة من غير ان يقوم شيء مقامه مثل الخبر المحذوف
جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب

اللباب خرجت فاذا السبع واتفق على انه يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير ساد مسده
اى ففى خروجى السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا فيما
التزم اى فى تركيب التزم فى موضعه اى فى موضع الخبر غيره اى غير الخبر وذلك فى اربعة
ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتداء الذى بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد
موجود لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الموجود وقد التزم فى موضع الخبر
جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قايم مقام هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان
الخبر خاصا فلا يجب حذفه كما فى قوله ولولا الشعر بالعلماء يزرى لكنت اليوم اشعر من لبيد
هذا على مذهب البصريين وقال الكسائى الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر اى لولا وجد زيد
وقال الفراء لولا هى الرافعة للاسم الذى بعدها وثانيها كل مبتدا كان مصدرا صورة او بتاويله
منسوبا الى الفاعل او المفعول به او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك
وذلك مثل ذهابى راجلا وضربى زيدا قائما اذا كان زيد مفعولا به نحو ضربى زيدا قائما او قائما
وان ضربت زيدا قائما واكثر شربى السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون
الى ان تقديره ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظرف نحو
زيد عندك فبقى اذا كان ثم حذف اذا مع شرطه العامل فى الحال واقيم الحال مقام الظرف
لان فى الحال معنى الظرفية فالحال قايم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام
الخبر فالذى هذا ما نقل منه وفيه تكلفات كثيرة وهى حذف اذا مع الجملة المضاف اليها

ولم يثبت هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة لان معنى قولهم
حاصل اذا كان قائما ظاهر فى معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف والذى يظهر لى ان
تقديره بخصوص ضربى زيدا يلابسه قائما اذا اردت الحال ثم تقول حذف المفعول الذى
هو ذو الحال فبقى ضربى زيدا يلابس قائما ويجوز حذف ذى الحال مع قيام قرينة
تقول الذى ضربت قائما زيد اى ضربته ثم حذف يلابس الذى هو خبر المبتداء والعامل
فى الحال واقيم الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا فعلى
هذا يكون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربى
زيدا قائما حاصل بجعل قائما من متعلقات المبتداء ويلزمهم حذف الخبر من غير
ساد مسده وتقييد المبتداء المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش
الى ان الخبر الذى سدت الحال محله مصدر مضاف الى صاحب الحال اى
زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتداء لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ
المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتداء اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف
عليه شيء بالواو التى بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اى كل
رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو يدل على الخبر الذى
هو مقرون واقيم المعطوف فى موضعه ورابعها كل مبتداء يكون مقسما به وخبره
القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اى لعمرك وبقائك قسمى اى ما اقسم به فلا

شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قايم مقامه فيجب حذفه والعربية
واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله ان
واخواتها اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهي
انّ وكانّ ولكنّ وليت ولعلّ وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على مذهب الاصح لانها
لما شابهت الفعل المتعدي كما سيجيء عملت رفعا ونصبا مثله هو اي خبر ان واخواتها المسند
بعد دخول هذه الحروف عليهما فقوله المسند الخ شامل لخبر كان وخبر المبتدا
وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف عليهما ورودها
عليهما لا يراد تاثيرها فيهما لفظا او معنا فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيدا
يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما
دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسمائها هذه
الحروف فخاستدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند
الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة تلك الحروف وامره كامر
خبر المبتدا اي حكمه كحكم خبر المبتدا في اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفي
احكامه من كونه واحدا الى متعددا ومثبتا ومنفيا ومحذوفا وفي شرايطه من انه اذا كان جملة
فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم فالمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا بوجود
شرايطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتدا يصح ان

يقع

يقع خبر الباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال ابن زيد من ابوك ولا يجوز ان يقال
ان ابن زيد من اباك الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه فانه لا
يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وذلك لان هذه الحروف
فروع للفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان
يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اعملت العمل
الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول لئلا يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها
عن درجة الفعل الا اذا كان الخبر ظرفا اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه الا
اذا كان ظرفا فان حكمه حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى
ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من
الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف بما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي لنفي الكاينة
الجنس اي لنفي صفته اذ لا رجل قايم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو
المسند الى شيء اخرجه شامل لخبر المبتدا وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اي دخول
لا فخرج بساير الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو يضرب في لا رجل
يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار
لاحتمال كون الخبر فيه في الدار صفة بخلاف ما ذكر لان غلام رجل معرب منصوب
لا يجوز ان يقع صفة على ما هو الظاهر فيهما اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف فيه وكلاهما

وهو من باب لعدد الخبر نحو الابلق ابيض واسود للزوم الكذب

انما قال ذلك لجواز ارتفاع صفته على المحل

لأن الظرفية لا يتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام
رجل وليكون مثالا لنحو خبرها الظرف ونحوه ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا
كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اى لا اله موجود
الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اى لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب او
انهم لا يثبتون اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيبقى لدى معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل
والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم
على الصفة خبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتدا
والخبر ولهذا يعملان عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدا وكل مسند اليه بعد دخولهما
خرج به غيره اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم فقل ما زيد
قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا يعمل الا في النكرة بخلاف ما
فانه يعمل في المعرفة والنكرة فهذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل
ويرفعون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى
لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو اى عمل ليس في لا دون ما شاذ
قليل لنقصان مشابهة لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا
بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر فيه على مورد السماع نحو قوله من صد
عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اى لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه
... بزراك الراب لا زوال

ادا ١٧١

اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان
المراد بالمسند او المسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه با
لاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من
المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها او لخفة النصب
فقال المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات
والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة
والالف والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين فمنه اى من
المنصوبات او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة
المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية
فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول
به او فيه او معه او له وهو اى المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بالفاعل
بفعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا
يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لا
ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام الالفاظ ويدخل فيه المصادر
كلها مذكورا بصفة الفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان
مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب

المفعول المطلق

فضرب الرقاب اصله فاضربوا الرقاب ضربا فحذف الفعل وقدم المصدر ...

او اسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التى لم يذكر فعلها
لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به
ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل
مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا فى قولك ضربته تاديبا فانه وان
كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به
مثل كراهتى فى نحو كرهت كراهتى فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قام
بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل المذكور مشتمل عليها
وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل باعتبار الاول
كما فى قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثانى كما فى قولك
كرهت كراهتى فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار
بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق
الحد على المحدود جامعا ومانعا وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن فى مفهومه
زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل على بعض انواعه والعدد ان دل على عدده مثل
جلست جلوسا للتاكيد وجلسة للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اى الذى
للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتكثر
والجمع يستلزم التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا كان

النوع

43

النوع او العدد نحو ضربته ضربتين والذى هو للنوع والعدد نحو جلستين وجلسات وقد يكون
المفعول المطلق بغير لفظه اى مغاير اللفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا
واما بحسب الباب نحو انبته الله نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اى قعدت
وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفر خير مقدم اى قدمت قدوما خير مقدم
اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم
ما اضيف اليه ووجوبا اى حذفا واجبا سماعا اى سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة
لدان يعرف بها سقيا اى سقاك الله سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا وخيبة اى خاب
خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلبه وجدعا اى جدع جدعا والجدع قطع الانف
والاذن والشفة واليد وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت شكرا وعجبا اى عجبت
فانه لم يوجد فى كلامهم استعمال الافعال العاملة فى هذه المصادر وهذا معنى وجوب
الحذف سماعا فان قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا
فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف
انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق حذفا واجبا اى حذفا قياسا يعلم له ضابط كلى يحذف معه الفعل
لزوما فى مواضع متعددة منها اى من هذه المواضع موضع ما وقع اى مفعول مطلق

وقع مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانتقض بل نفيه نحو ما زيد الا سيرا لا يجب حذفه بعد
داخل على لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول
المطلق خبرا عنه اى عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت
الا سيرا او انما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيرى الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او
المفعول المطلق مكررا اى فى موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه عنه فلا يرد نحو دكا
الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطتين لاشتراكهما فى الوقوع بعد اسم لا يكون
خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اى تسير سيرا وما انت الا سير البريد اى تسير سير
البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم
الواقع موقع الخبر ينقسم الى المعرفة والنكرة او الى ما هو نحو المبتدأ او الى ما يشبه
بفعله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اى تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى
نفي وزيد سيرا سيرا اى يسير سيرا سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اى من المواضع التى
يجب حذف الفعل الناصب فيها ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر
مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او الى
المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله
تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اى بعد شد الوثاق واما فداء فقوله فشدوا

الوثاق

داخل جملة صوت يصوت يعنى صوت يصوت تصويتا لان الصوت اسم المصدر والتصويت المصدر
والغرض المصدر لا الاسم المصدر كان التقدير مررت بزيد فاذا له صوت يصوت تصويت
حمار يعنى از براى زيد آوازى بود مانند بانگ كردن حمار مانند آواز حمار
اسم مصدرى
اسم مصدر باشد

٤٤

الوثاق
جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب وتفصيله سبحانه هذه الغرض المطلوب بقوله
فاما منا بعد واما فداء اى اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اى من تلك
المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اى لان يشبه به امر آخر واحترز به
عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اى حال كونه دالا على فعل من افعال
الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح
بعد جملة واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعنى
اى بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا الضرب صوت حمار وعلى صاحبه
اى على صاحب ذلك الاسم اى الذى قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا له
صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار اى يصوت صوت حمار من صاة
الشئ صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهى
قوله له صوت وهى مشتملة على الاسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت مشتملة على
صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور فى له ونحو مررت به فاذا له صراخ الثكلى اى
يصرخ صراخ الثكلى وهى امرأة مات ولدها ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق
وقع مضمون جملة لا محتمل لها اى لهذه الجملة غيره اى غير المفعول المطلق نحو له على الف درهم اعترافا
اى اعترف اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهى له على الف درهم لان مضمون الجملة
الاعتراف ولا محتمل له سواه ويسمى هذا من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اى نفس المفعول

المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا يغايره ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اى

لهذه الجملة محتمل غيره اى غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اى حق حقا من حق يحق اذا ثبت

ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهى قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق

والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو

منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من

حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه

بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغى ان يكون

التاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما

مثنى اى على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولابد فى تتميم

الفائدة من قيد الاضافة اى مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى

ثم ارجع البصر كرتين اى رجعا مكررا كثيرا فى جعل المثال من تتمة التعريف

هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب لك البابين اى اقيم بخدمتك وامتثال امرك

ولا ابرح عن مكانك اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى

الثلاثى بحذف زوايده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز

ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوايد وعلى هذا القياس

سعديك اى اسعد لك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه

الب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اى هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم

يذكره اكتفاء بما سبق فى المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا

واسطة حرف الجر فانهم يقولون فى ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون

فى مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية فانه

لا يقال فى واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق بما فهم

من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر

اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد فى ضرب زيد على صيغة

المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطى زيد درهما فانه يصدق

على درهم انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمى المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم

يسم فاعله فى حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه

الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا وقع عليه بلا واسطة حرف جر

فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذى هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل

العامل فيه لقوة الفعل فى العمل فيعمل فيه متقدما ومتاخرا اما جوازا مثل الله اعبد

ووجه الجيب اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام والشرط نحو من رايت و

من تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقدم كوقوعه فى حيز ان نحو من البر

ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل فى المفعول به لقيام قرينة حالية

او حالية جوابا لمن قال من اضرب بل اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية
التي هي السؤال او نحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية
ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء
والمنصوب على المدح او الذم والترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب
الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة
محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرءا ونفسه اي اترك امرءا و
نفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد
واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا ماهولا معمورا لا خرابا او اهلا مثالا
~~الترحم نحو مررت بزيد المسكين~~ لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا او الو
الثاني من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه
او بقلبه كما اذا نبهته بقولك عليك بوجه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا
جبال ويا ارض فانها نزلت منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليه حرف النداء
وقصد نداؤها فهي في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه
حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن
تعريف المنادى ولهذا افرد المصنف احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب
ايضا داخل كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه

فكانك

فكانك
تناديه وتقول له تعال انا مشتاق اليك فالاولى ادخال المندوب تحت المنادى كما فعله صاحب
المفصل وقيل الظاهر من كلامه ايضا انه داخل في المنادى بحرف نائب مناب ادعو من
الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا
او تقديرا تفصيل للطلب اي طلبا لفظيا بان يكون اثر الطلب لفظية تحقيقا او تقديرا
بان يكون اثره مقدرة نحو قوله تعالى يوسف اعرض او للنيابة اي نيابة لفظية بان
يكون النائب ملفوظا او تقديرية بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين الاولين
او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيدا والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي الا يا قوم
اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر
واصله ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف
النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل
وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء الافعال فعلى هذين المذهبين الاخيرين
لا يكون من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى هذه
المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه كلا
جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد
جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والاخر
ضمير مستتر فيه ويبنى اي المنادى انما قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها

بالنسبة على النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله ويبصب ما
سواهما على ما يرفع به اى على الضمة او الالف او الواو التى يرفع بها المنادى
فى غير صورة النداء او الفعل مسند الجار والمجرور اغنى به ولا ضمير فيه
وارجاع الضمير الى الاسم المطلق غير ملايم لسوق الكلام ان كان اى
المنادى مفردا اى لا يكون مضافا ولا شبهه وهو كل اسم لا يتم معناه
الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده انما بنى المفرد المعرفة
لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية
وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف
ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف
او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنى مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما
مبنى على الضم اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا
زيدان مثال المبنى على الالف ويا زيدون مثال المبنى على الواو ويخفض
اى يجر المنادى بلام الاستغاثة اى بلام تدخله وقت الاستغاثة
وهى لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص
من بين امثاله بالدعاء مثل يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث
له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اى يا لقوم للمظلوم فانه لو لم يفتح

لام

لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم فى هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم
يعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التى يفتح لام الجر
معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير وان عطفت
على المستغاث بغير ياء نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق
بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا
فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى
بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهة الحرف واللام
الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهة الحرف فاعرب على
ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلامى التعجب والتهديد ايضا
فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهى ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك ولم
اهمل المصنف ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواها كليا
واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة كان المهدد اسم فاعل
يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم
خصومته وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضى منه التعجب
ويتخلص واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المصنف فى الايضاح
وهو ان المنادى فى قولهم يا للماء ويا للدواهى ليس الماء ولا الدواهى

وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء احضروا للماء او للدواهي ولا يخفى عليك ان
القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظ واما على فتحها فمشكل لانتفاء ما
نتجه اليه كما هو ظ مما سبق و يفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الف اي
الالف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه لان
اللام تقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما
مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواها اي ينصب بالمفعولية
ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او
تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف الندا لان علة النصب وهي المفعولية متحققة
فيه وما غير مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان
يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما
ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا
مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل
يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولا يكون معرفة مثل يا رجلا
مقولا لغير معين اي لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد
له لانه منصوب لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو لا يكون مفردا ولا معرفة
مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح

انتفاء

انتفاء كل من القيدين بمثال يسهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له
على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمل له فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه
العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة
وهذه الامثلة كلها امثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال
له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفرده حقيقة او حكما انما قيد المنادى
بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا المبني بكونه
على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه
وعمراه لا عمرو لان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم
تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز
فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان يكون مفردة حقيقة بان لا
يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا
او مشبها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم
المفرد ليدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف لانهما
كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه ويا زيد الحسن
وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الاتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم
يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجارية

والحسن الوجه
بالرفع حملا على لفظه وبالنصب حملا على محله

هذا الحكم فيما يصرح بالقيد فيما هو يحتاج اليه فقال من التاكيد اى
المعنوى لان التاكيد اللفظى حكمه فى الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء
نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عنده
الضم ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوى والصفة مطلقا وعطف
البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعنى المعرف باللام
بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها
كما سيجىء ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عارض
فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب حملا على محله
لان تابع المبنى تابعا لمحله وهو هيهنا منصوب المحل بالمفعولية نحو يا
تميم اجمعون واجمعين فى التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل فى الصفة
اقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا فى عطف البيان
ويا زيد والحارث والحارث فى المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه
والخليل ابن احمد وهو استاد سيبويه فى المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه
يختار الرفع مع تجويز النصب لان المعطوف بالحرف فى الحقيقة منادى
مستقل فينبغى على ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة
حرف النداء وهى الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشر حرف

النداء

النداء جعلت تلك اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو ابن العلاء النحوى القارئ
المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويز الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير
حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع
المنادى المبنى تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف
المذكور كالحسن اى كاسم الجنس فى جواز نزع اللام عنه فكالخليل اى فابو العباس
مثل الخليل فى اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه
والا اى وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الجنس فى جواز نزع اللام
عنه مثل النجم والصعق فكابى عمرو اى ابو العباس مثل ابى عمرو فى اختيار
النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة اى وتوابع
المنادى المبنى على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا
وقعت منادى تنصب فتنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف الندا
لا يباشرها مثل يا تميم كلهم فى التاكيد ويا زيد ذا المال فى الصفة ويا رجل
ابا عبد الله فى عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول اليا
عليه مضافا لان اللام تمنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية
والبدل والمعطوف غير ما ذكر اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل وهو
الممتنع دخول يا عليه فغيره المعطوف الذى لا يمتنع دخول يا عليه حكمه

اى حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذى يباشره حرف النداء
وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطية لذكره و
المعطوف المخصوص منادى مستقل فى الحقيقة ولا مانع من دخول حرف
النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اى حال كون كل واحد
منهما فى هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اى سواء كانا مفردين او مضا
او مضافين او مضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد بشر ويا زيد اخا
عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد
وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا
والعلم اى العلم المنادى المبنى على الضم اما كونه منادى فلان الكلام
فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار نحو المبنى عن جواز
ضمه فان جواز الضم لا يكون الا فى المبنى على الضم الموصوف بابن مجرى
عن التابع ملحوق بها اعنى ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصو
كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضا
اى حال كون ذلك الابن مضافا الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز
فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه
لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف

فتحه

مضموم بالفتحة التى هى حركة الاصلية لكونه مفعولا به واذا نودى المعرف
باللام اى اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسيط اى مع هاء التنبيه
بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتى التعريف
بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسيط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسيط الامرين
معا والتزموا يعنى العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز
الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اى الرجل مثلا هو المقصود بالنداء
فالتزم رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التى هى
علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى
عن قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج
صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اى والتزموا
رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل
ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون فى توابع المنادى
المبنى وقالوا اى العرب بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهى اجتماع
امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة نحو
يا الله لان اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمته
الكلمة فلا يقال الاه ولما لم يجتمع هذان الامران فى موضع

اخواختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم
الصعق وان كانت اللام لازمة فيه ولكن ليست عوضا عن المحذوف
واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله اناس
لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال اناس في سعة الكلام فلا يجوز ان
يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في قولهم من
اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني لان لامها ليست
عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة ويا الصعق حكموا عليه با
الشذوذ وفي الغلامان في قوله فيا الغلامان اللذان فرا لانتفاء الا
مرين كليهما حكموا بانه اشذ شذوذا وليس اي وجاز لك في مثل يا
تيم تيم عدي اي في تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة و
ولي الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب وفي الثاني
النصب فحسب اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو
الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد
لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او
مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد
والسيرافي اجاز النصب مكان الفتح على ان يكون في الاصل يا تيم

بالضم تيم عدي فتح اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب
في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدي
لا ابا لكم لا يلقينكم في سواة عمر البيت لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان
يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقينكم في سوئة
اي مكروه من قبلي يعني مهاجاته اياهم والمنادى المضاف الى الياء ا
المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي
واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احترازا عن نحو يا
فتاي مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان يتعان
تعين غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد
الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص منه ويتوجه الى المقصود من الكلام فخفف يا غلام
بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف
والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا يقعان
في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل في ما غلب
عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها لئلا تلتبس الشهرة على الياء المغيرة بالحذف
او القلب فلا تقول يا عدو ويا عدوا في يا عدوي وقد جاء شاذا في المنا
يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة اعني الفتحة ويكون المنادى المضاف الى ياء

منه
المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اى في حالة الوقف تقول يا غلا
ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اى
العرب في مناداة لفظ يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كساير ما اضيف
الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زايدة عليها لكثرة استعمال ندائهما في كلامهم
كما اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت اى قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال
الياء بالتاء فتحا او كسرا اى حال كون التاء مفتوحا على وفق حركة اليا
او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء بالضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجرائه مجرى
المفرد المعرفة ولم يذكره لقلته وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا
بين العوضين دون الياء فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين العو
والعوض عنه فانه غير جايز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص
بالنظر الى الام والعم اى لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال لا بالنظر الى الابن ايضا
فانهم يقولون يا بنت ام ويا بنت عم على الوجوه الاربعة مثل باب غلامي
فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن عم بحذف الياء و
الاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا ابن يادة
وجه اخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف
والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف و لما

كان من خصايص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى
جايز اى واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية داعية اليه فانه
دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو في غيره اى في غير المنادى واقع
ضرورة اى لضرورة شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام وهو اى ترخيم حذف
في اخره اى اخر المنادى تخفيفا اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى
الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم
المنادى ويعلم منه غير ترخيم المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف
الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور
الى الاسم وشرطه اى شرط ترخيم المنادى على التقييد الاول او شرط الترخيم
اذا كان واقعا في المنادى على التقييد الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية
وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فيدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا
يمكن الحذف من الاول لانه ليس من اخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا
من الثاني لانه ليس اخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية
وان لا يكون مستغاثا لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من
النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصايص المنادى
ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب

لانه غير داخل فى المنادى عنده وما وقع فى بعض النسخ ولا عند وبا فكانه
من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله فى المنادى ظاهر
وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف فى اخره لمد الصوت اظهارا للتفجع
فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها
غالبا فلا تغير والشرط الرابع احد الامرين الوجوديين وهو ان يكون
المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف لانه لعلميته ناسبه التخفيف با
لترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون المنادى فيما ابقى منه دليل
على ما القى ولزيادته على الثلاثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب
وهو ثلثة احرف بلا علة موجبة واما اسما متلبسا بتاء تانيث وان لم
يكن علما ولا زائدا على الثلاثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى
مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولهذا
يبقاء ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقائه كذلك ليس لاجل
الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة احرف اذ التاء كلمة اخرى براسها
ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو
يا صاح فى يا صاحب ومع شذوذه ما لرخصة فى ترخيمه كثرة استعماله منادى
ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع فى بيان كمية المحذوف بسببه فقال

فان كان فى اخره اى اخر المنادى زيادتان فى حكم الزيادة الواحدة فى انهما زيدتا
معا واحترز به عن نحو ثمانيتو وطفت فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت
تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الاخر كما سمى اذا جعلتها علما من الوسامة
اى العلامة الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعلا لا جمع اسم على مذهب غيره لا
يكون حكمهما من باب عمار بعد وان او كان فى اخره حرف صحيح اى صحيح اصلي لتبادره
الى الذهن لان الغالب فى الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة
لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل
مثل محى ومدعو فان الحرف الاخير منهما فى حكم الصحيح فى الاصالة قبله
مدة الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة
الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه
لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اى والحال ان فى ما اخره حرف صحيح
قبله مدة اكثر من اربعة احرف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من
حذف حرفين منه عدم بقاء من اقل ابنية المعرب وانما لم ياخذ
هذا القيد فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة لان نحو ثبون وقلون
يرخم بحذف تمامه تنبيه لا تنبقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم بل لزيادة
منه فيما ذكر الاخير ان فى كلا القسمين تاما فى الاول فاما

والنقد بالتحريك جنس من الغنم قصار الأرجل قباح الوجوه تكون بالبحرين الواحدة نقدة صح

كانتا فى حكم الواحدة فكما ان يد تامعا واما فى الثانى فلانه اما حذف الأخير مع
صحته واصالته حذفت النون الزايدة لئلا يرد المثل السائر صلت على الاسد وبلت
عن النقد وان كان مركبا ويعلم من بيانه شرط الترخيم انه لا يكون مضافا فلا
جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الأسم الأخير فيقال فى بعلبك
يا بعل وفى خمسة عشر يا خمسة لتنزله منزلة التاء الثابت فى كون كل منهما كلمة
على حدة ضاربت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الأقسام الثلثة
فحرف واحد اى فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب
حذف الأكثر نحو يا حار ويا مال فى يا حارث ويا مالك وهو اى المنادى
المرخم فى حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذى صار آخر
الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الأستعمال الأكثر فى يا حارث يا حار
بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفى يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة
وفى يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة فتحذف قد للتقليل اى
يجعل المنادى المرخم على الأستعمال الأقل اسما برأسه كانه لم يحذف منه
شئ فيكون له فى بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الأصل فيقال
يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم وياثمى لأنه لما جعل
ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد الضمة فلا جرم قلبت الواو

ياء وكسر ما قبلها كما فى ادل وياكرا لأنه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع
المانع وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وقد استعملوا يعنى العرب صيغة النداء يعنى يا خاصة فى
المندوب لأنه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغتها فكانت اولى
بان يتوسع فيها باستعمالها فى غير المنادى والمندوب فى اللغة ميت يبكى
عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه
فى البكاء ويشاركوه فى التفجع وفى الأصطلاح هو المتفجع عليه وجودا
او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل
اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمى المندوب مثل
يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ووا مصيبتاه والأخص المندوب
بوا ممتاز عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك
بينهما وحكمه اى حكم المندوب فى الأعراب والبناء حكم المنادى
اى مثل حكمه يعنى اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى
فحكمه فى الأعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا
كان مفردا معرفة يضم وا زيد واذا كان مضافا او مشبها به ينصب
ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى لم يرد

انه لا يقع نكرة لأنه لا يندب الا بالمعرفة وجاز لك زيادة الألف

في اخره اى اخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت

اللبس اى التباس ذلك اللفظ عند زيادة الألف بغيره عدلت الى حرف

مد تجانس لحركة اخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة

غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام

مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه

اذ الميم اصلها الضم لا واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين

وجاز لك الهاء اى الحاقها بهذه المدات في حال الوقف لبيانها ولا

يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف

الذى اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته في ندبته و

التفجع عليه فلا يقال وا رجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب

خاص انتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة

عليه وامتنع الحاق الألف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق

بالموصوف مثل وا زيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال

المضاف بالمضاف اليه لأنه جيء به لتمام المضاف فهو كالجزء

بخلاف الصفة فانها جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التو

فلهذا

والجمجمة قدح من الخشب ص

فلهذا جاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وا زيد الطويلاه خلافا

ليونس فانه يجوز الحاق الألف باخر الصفة فان اتصال الموصوف

بالصفة فان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف وا

لمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان

الطويل هو زيد لا غيره بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران

بالذات وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتى

الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف

النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ونعنى به ما كان نكرة قبل

النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان

نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق

الذهن الى انه منادى والاشارة اى مع اسم الاشارة لانه

كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب

فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه نبه على

هذا التعريف من المعارف التى يجوز فيها حذف حرف النداء العلم

سواء كان بعد لحوق حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه

الّا مع ابدال الميم المشدّدة نحو اللّهم وبعبد به لحو يوسف اعرض عن

هذا اي يا يوسف ولفظة ايّ اذا وصف بذي اللّام نحو ايها الرّجل

اي يا ايّها الرّجل او بالموصوف بذي اللّام نحو ايهذا الرّجل اي يا ايّ هذا

الرّجل فلا يجوز الحذف من ايّ هذا من غير ان يتّصف هذا بذي اللّام

والمضاف الى ايّ معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات

نحو من لا يزال محسنا احسن الىّ واما المضمرات فشذّ نداءها نحو يا

انت ويا ايّاك وشذّ حذف حرف النّداء من اسم الجنس في اصبح

ليل اي صر صبحا يا ليل حذف حرف النّداء من اللّيل مع انّه اسم جنس

شذوذا قالته امراة امرئ القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق اي

يا مخنوق قاله شخص وقع في اللّيل على نائم مستلق فخنقه وقال افتد

مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انّه اسم جنس شذوذا

وفي اطرق كرى اي يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النّداء

من اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان

يقولون اطرق كرا انّ النعامة في القرى فيسكن ويطير

حتّى يصاد والمعنى انّ النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل

الى القرى

الى القرى فلا تخلّي ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة نحو الا يا اسجدوا

بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف النداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة

امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الّا يسجدوا بتشديد اللّام لانّه

ليس من هذا الباب فانّ ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل

مضارع سقط نونه بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف

ناصب المفعول به فيها ما اي مفعول اضمر اي قدّر عامله النّاصب له على شريطة التفسير

الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اي اضمر عامله بناء على شرط

هو تفسير اي تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع بين

المفسَّر والمفسِّر وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كلّ اسم بعده فعل او شبهه

احترز به عن نحو زيدا ابوك ولا يريد به ان يليه الفعل او شبهه متصل بل ان يكون

الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه

مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في

او في متعلقه اي متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل

او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك

الاشتغال الا باعتبار بحيث لو سلّط بمجرّد رفع ذلك الاشتغال عليه اي على

ذلك الاسم هو اي احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه او ما ناسبه

بالترادف او اللزوم لنصبه اى لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كالظاهر
الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت و
بقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع
من عمل ضربته فى زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه و
رفعه اياه ايضا مانع عنه وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر كان فى نحو زيدا
كنت اياه وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه
بعينه الثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف
والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم
والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور ح الا بتقدير تسليط الفعل
المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلاثة منها للمشتغل
بالضمير باقسامه الثلاثة واحدها للمشتغل بالمتعلق كما لا يخفى فقوله نحو زيدا
ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به
مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير ما يناسبه بالترادف فان مررت به
مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا
حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم
فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسة المحبوس عليه بنصب زيد فى هذه

الامثلة بفعل يفسره ما بعده اى ضرب يعنى ان الفعل المفسر الناصب لزيد
فى زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته
اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعنى ضربت الثانى وعلى هذا
القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعنى مررت به واهنت
فانه مفسر بما يلزمه اعنى ضربت غلامه فان ضرب الغلام
يستلزم اهانة سيده ولابست فان مفسره بما يستلزمه اعنى حبست
عليه ثم ان الاسم الواقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير اما
المختار او الواجب فيه الرفع والنصب او يستوى فيه الامران
والى هذه الصور الخمس اشار المصنف فقال ويختار فى الاسم المذكور
الرفع بالابتداء اى بكونه مبتدا لان تجرده عن العوامل
اللفظية قرينة يصح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة
خلافه اى قرينة ترجح خلاف الرفع يعنى النصب لان قرينتى الصحة
فيهما متساويتان لان وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة
للنصب فتى لم ترجح النصب قرينة اخرى ترجح النصب قرينة
ترجح الرفع لسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود
القرينة المرجحة من الجانبين ولكن تكون القرينة المرجحة للرفع

اقوى منها اى من القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم
مع غير الطلب اى بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر
والنهى والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على
الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة الرفع وهى اقوى لانها
لا يقع بعدها غالبا الا المبتدا بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه
كثير الوقوع فى كلامهم مع انها تايدت بالسلامة عن الحذف ايضا
وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا
فاضربه فان المختار هو النصب فان الرفع يقتضى وقوع الطلب
خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقع على
الاسم المذكور للمفاجاة فى كونه من اقوى القراين مثل خرجت فاذا
زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا تدخل
الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع فى بحث الظروف من ان
اذا للمفاجاة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة
وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب فى الاسم المذكور
بالعطف اى بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة
للتناسب اى لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف
عليها فى كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفى يعنى

ما ولا وان وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هى عاملة فى المضارع
ولا يتقدم معمولها لضعفها فى العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته
ولا عمرا وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا
ضربته وانما قال حرف الاستفهام لان المختار الرفع فى اسم الاستفهام
مثل من زيد اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا
ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه
بمعنى قد فى الاصل فلا يكتفى فيه بتقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة
على المجازاة فى الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث الدالة
على المجازاة فى المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفى ما قبل الامر والنهى يعنى
فى موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهى مثل زيدا اضربه وزيدا
لا تضربه وانما اختير فى هذه المواضع اى ما بعد حرف الاستفهام والنفى
واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهى النصب فى الاسم المذكور
اذ هى اى هذه المواضع مواقع الفعل اى مواضع وقوع الفعل فيها
اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا
فلا وكذلك يختار النصب فى الاسم المذكور عند خوف لبس
المفسر اى التباس ما هو مفسر فى حال النصب لكن لا من حيث
هو مفسر فى هذه الحال بل من حيث هو خبر فى حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الا
على تاويل بعيد وهو ان يقال ان تقديره زيد مقول فى حقه اضربه ولا تضربه متوسطا

المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود

فالاشتباه انما هو بين ضربين ذات ما هو مفسر على تقدير النصب وصفته لا بينه

بوصف المفسر وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى انا كل

شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار بشريطة التفسير كون مع بالابتداء

وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقصود لكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال

كون قوله تعالى بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا

بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة

غير مخلوق لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد

الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد

قام وعمرا اكرمته اي عنده او في داره او نحو ذلك والا لا يصح العطف على

الصغرى لعدم الضمير لتساوي الامرين فيما اذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم

المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء

ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع يكون

اسمية فيعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت اللائق الحذف مرجحة للرفع

قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما

اذ الكبرى ايضا غير مفصولة عنها قلنا هل باعتبار المنتهى واما باعتبار المبتدأ

فالصغرى اقرب ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد بهما

الادكي

ان ولو فانّ اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار

الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه

بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدها

لوجوب دخولها على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال

لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب

منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في

بادي النظر انه مما اضمر عاملا على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم

المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه

وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو

سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه

اعني اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب

ينصبه مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيدا يلابسه

الذهاب به او يلابسه احد بالذهاب به او اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب ما

يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته

مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال واجب بالابتداء

ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف

يكون مما يختار فيه النصب وكذا اى مثل زيد ضربته قوله تعالى كل شيء فعلوه

في الزبر اى في صحايف اعمالهم هو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير

لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر

ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحايف اعمالهم ليست محلا

لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها

كتابة افعالهم وان كان صفة للشيء مع انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى

المقصود اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كاين في الزبر مكتوب فيها

لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل شيء كاين في اعمالهم مفعول لهم

فالرفع لازم على ان يكون مبتدا والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور

في محل الرفع على انه خبر المبتدا تقديره كل شيء وهو مفعول لهم ثابت في الزبر

بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان

الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان

قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت هذه القاعدة

المذكورة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن

بعضهم فاضطر النحاة الى ان يحملوا لاخراجه عن القاعدة المذكورة

لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار في شاذ المصير الى ما تحملوا الاخراجه

عنها

عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما الخ الفاء فيه لتضمن

معنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني

مبتدا موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته

كالشرط فخبره كالجزاء والفاء الداخلة عليه مربوط بالشرط للدلالة على

سببية الشرط للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما بعده في ما قبله فامتنع

تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والاية جملتان

مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدا محذوف المضاف والزاني

عطف عليه والخبر محذوف اى حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم

بعد وقوله تعالى فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء

عنده ايضا للسببية اى ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل الفاء

زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط

فلا تدخل في الضابطة فتعين الرفع والا اى وان لم يكن الفاء بمعنى

الشرط ولم يكن الاية جملتين ايضا فهي لكونه داخلة تحت الضابطة فالمختار

فيه النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد

من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الاية جملتين لتعين الرفع الرابع

من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف الناصب المفعول به

فعل

فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره
وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح
النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذ
اي حذّر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا
فيكون مفعولا له مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول او مذكر المحذر منه
مكررا على صيغة المجهول عطفا على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى
هذا لا بد في المعطوف من ضمير كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه
وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول
بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد
الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد
واياك وان تحذف هذان مثالان لنوعي التحذير ومعناهما
بعّد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعّد نفسك عن حذف
الارنب وهو ضربه بالعصا وبعّد حذف الارنب عن نفسك و
التقدير في المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد
الاسد والحذف من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما منها او
الطريق الطريق مثال الثاني نوعيه اي اتق الطريق الطريق لا

يخفى

يخفى عليك ان تقدير اتق في ١ وكل النوعين غير صحيح لانه لا يتق اتقيت زيدا
من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعّد ونحّ وتقدير بعّد في مثال النوع
الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده منه و
الصواب ان يقدر بعّد او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعّد في جميع
النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان
المعنى بعّد نفسك عما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها نا المثال
المذكور قبل الاسد في اياك والاسد خارج من النوعين فينبغي ان لا
يكون تحذيرا وليس الامر كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للمحذر
والتوابع للمحذر خارجة عن الحدود بدليل ذكرها فيما بعد وتقول في
مثل النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد و
تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير اياك ان
تحذف بتقدير من اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن
ان وان قياس ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير
من وشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا
حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان
شائع كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا

هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر
او شبهه كك او مطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل
شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان
يفعل فيهما فعل سواء كان ذكر الفعل الذي فعل فيهما او لا وقوله مذكور
خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يعجبني يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل
فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقي شهدت يوم الجمعة داخلا فيه
فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم
الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه
ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فيه فعل مذكور ليخرج مثل هذا
المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل
مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى عليك انه
على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير
المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او ما الموصوفة
اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيدا لبيان حكم كل واحد
منهما وهو اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما
يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح

القوم

القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها
فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المصنف حيث
جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذا قال وشرط نصبه اي نصب المفعول
فيه تقدير في اذا لو تلفظ بها لوجب الجر فظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا
تقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا
واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية
نحو صمت دهرا وفطرت اليوم وظروف المكان ان كان المكان مبهما قبل ذلك
اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك
والا اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لم يمكن حمله
على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من
المكان بالجهات الستة وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت و
ما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع
الارض فيكون مبهما ولذا لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية
الجائز نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى
وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما اي لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه
حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر وكذا

حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معيّنا نحو جلست
مكانك لكثرته في الاستعمال ومثل الجهات الست لا لابهامه وكذا حمل عليه
ما بعد دخلت وان كان معيّنا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال
لا لابهامه على الاصح اي على المذهب الاصح لانه ذهب بعض النحاة الى
انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر
لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه
الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد
تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد
فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان
خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت
زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار
كذلك يصح ان تقول ضربته في البلد ودخل الدخول بالنسبة الى الدار
ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت
البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي
فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال
الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله

بدون

بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ وينصب اي
المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب
من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير
نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به
المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده فخرج به سائر
المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اي حدث مذكور
اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا
قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل
اعجبني التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اي الفعل
الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا قلت المراد مذكور معه
فان قلت هو مذكور معه كما في ضربته تاديبا قلنا المراد معه في التركيب الذي
هو فيه ويرد عليه نحو اعجبني التاديب للذي ضربت لاجله اللهم الا ان يراد
بذكره معه ان يراد معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله
فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه و
قعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان
القعود انما وقع بسبب الجبن والقايل بكون المفعول له معمولا مستقلا

غير داخل في المفعول المطلق يخالف خلافا لظاهر الزجاج فانه اى المفعول له
عنده اى عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين
المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته
او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة
تاويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقته الا ترى الى صحة تاويل الحال بالظرف من
حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد في وقت الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتها
وشرط نصبه اى شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالتمين
والاكرام في قولك جئتك للتمين ولاكرامك الزائر عنده مفعول له على
ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في
هذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم
الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها
من من او الباء او في مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا
من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله عليه السلام ان امراة
دخلت النار في هرة اى لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها
عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقاءها في اللفظ والنية فلا حاجة
في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال و

يجوز

واقتصر المصنف على شرطين مما شرط في المفعول له فلم
لشرط كونه مصدرا لدخوله في قوله فعلا لفاعل الفعل
المعلل به ولم يشترط كونه بتقدير اللام وجوابه وان

يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها
كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان عينا نحو جئتك
للسمن لفاعل الفعل المعلل به اى المتحد فاعله وفاعل عامله احترازا عما اذا
كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياى ومقارنا له اى للفعل المذكور في
الوجود بان يتحد زمانا وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب
واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا
من زمان وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان
المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان
زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب و
احترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لو
عدي بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر
فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها
المفعول معه اى الذى فعل فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في
صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم
فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله
والضمير المجرور راجع الى اللام وعند من يصحح بعض النحاة اسناده من الفعل الى لازم النصب

وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع
بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الراى شريف جدا وقيل
الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم
فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اى حيل الحيلولة لا لان بين ظرفيته لا يقام
يكون معناه الذي مقام الفاعل على هذا فعل مغلق بمصاحبة على ان يكون مفعول ما لم يسم
ضمير الجعل المصدر والضمير المجرور للموصول هو مذكور بعد الواو
التي بمعنى مع احترازا من المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبة معمول فعل
اللام متعلق بمذكور اى يكون ذكره بعد الواو لمصاحبته معمول فعل
وافادت تراها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة
او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اى
لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اى معنويا نحو ما لك وزيدا
وما تصنع ولما دل مصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل
زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها
لرضعتها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جائني زيد وعمرو
فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان
مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه

بتوسيط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها
واو العطف التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان اى وجد الفعل اى
ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا
وجاز اى لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا والوجوب
العطف فيه فالوجهان اى العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت انا
وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية والا اى وان لم يجز
العطف بل يمتنع تعين النصب نحو جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم
الفاصلة لا بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اى امرا معنويا
مستنبطا من اللفظ وجاز اى لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على عامل
المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اى وان لم
يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما
شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة
الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرو على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن شان
ونفس الاخ وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما
بما ثلته فمعنى ما شانك وعمرا ما تصنع وعمرا ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع
وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو الحال لما فرغ من المفاعيل شرع

فى الملحقات بها او هو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اى من حيث هو
فاعل او مفعول كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتميز وباضافتها
الى الفاعل او المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول كصفة المبتدا
نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول به فانها تدل
على هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد على
سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضربت زيدا عمروا راكبين لفظا
اى سواء كان الفاعل او المفعول الذى وقع الحال عنه لفظا اى لفظيا بان يكون
فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول به باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار
معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى
اى معنويا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى
الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول به اعم من ان يكون
حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه فى معنى الفاعل او
المفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب
شديدا وكذا يدخل الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا
يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو قوله تعالى بل نتبع
ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقال بل نتبع ابراهيم

حنيفا مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان ياكل اخاه ميتا مقام ان ياكل لحم اخيه او كان
المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه
هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما فى قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين
فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان دابر الشىء
اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبين على صيغة الماضى المعلوم من
باب التفعل او تبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار و
المجرور متعلقا به لا بالمفعول لدخل فيه الحال من المفعول معه والمفعول المطلق
من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف
اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال اللفظى الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم
ومفعولية زيد انما هى باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى
خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد فى الدار قائما مثال اللفظى الملفوظ
حكما فان فاعلية ضمير المستكن فى الظرف انما هى باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما
مثال للمعنوى لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل
باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا
مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر فى نظم الكلام اشير

او ابنه ويصير زيد به مفعولا به لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى الاشارة
وانبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية
لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما
وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل
وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان
الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما او الصفة
نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او
كالاشارة او التنبيه في نحو هذا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعل زيدا في
الدار قائما وكانه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لان
النكرة اصل والغرض هو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها و
التعريف زايد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في
وكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في
جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان موارد
وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو
جائني رجل من بني تميم فارسا ومغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو
قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر

او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الانتقاض للنفي
نحو ما جائني رجل الا راكبا او متقدما عليه الحال نحو جائني راكبا رجل
وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب موارد وقوع الحال
واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها
معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة
حتى يرد ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض الموارد تنافي الشرطية
ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدا
وخبرا معطوفا على قوله شرطها ان يكون وارسلها العراك ولم يذدها و
لم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحشي والاتن
يقول ارسل حمار الوحشي الاتن وكان المراد بالارسال البعث او التخلية
بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة مزاحمة ولم يذدها اي لم يمنعها
عن العراك ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب
بعضها الماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض
ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل
المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها في بعض اجزاء المعنى على نغص مثل نغص الدخال
ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك بلفظ الخطاب مما ذكر بالنكرة

فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها على وجهين احدهما انها

مصادر لافعال محذوفة اى تعترك العراك وينفرد وحده اى انفراده وتجتهد

جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدر

وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات اى معتركة ومنفردا ومجتهدا فى

وان كانت معرفة فهى فى التقدير نكرة كما ان حسن الوجه فى صورة المعرفة وهى

فى المعنى نكرة فان كان صاحبها اى صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة

تخصيص ما سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين المعرفة وجب تقديمها

اى تقديم الحال على صاحبها ليتخصص النكرة بتقديمها لانها فى المعنى مسند

ولئلا يلتبس بالصفة فى النصب فى مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت فى سائر

المواضع وان لم يلتبس طردا للباب ولا يتقدم اى الحال فى ما مثل زيد فى الدار قائما

معنى على العامل المعنوى وقد عرفت فى ما قبل العامل المعنوى وان ما هو

مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعنى الجار والمجرور خارج

عنه داخل فى الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل

المعنوى اتفاقا بخلاف الظرف اى بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه

فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف فى العمل وجوزه

الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما فى الدار بناء على ما اختير الحال

عن الحال فانه وافق سيبويه فى المنع فلا يجوز قائما زيد فى الدار ولا قائما فى الدار

زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيها من معنى

الظرفية الا ان الظرف يتقدم على العامل المعنوى لتوسعهم فى الظروف والحال لا

يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا فى العامل المعنوى واما اذا جعله داخلا

فى العامل المعنوى كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثانى لا غير ولا يتقدم الحال

على العامل المعنوى كذلك لا يتقدم على ذى الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف

فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا فلا يقال جاءنى مجردا عن الثياب ضارب

زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذى الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم

تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصريين يمنعون

تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال على الاصح ونقل

عن بعضهم الجواز مستدلا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس والفرق بين

حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل

وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا

فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف

والتاء للمبالغة وبعضهم يجعلها صفة المصدر اى رسالة كافة وبعضهم يجعلها مصدرا

كالكاذبة والعافية لكن تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة اى صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا

صح ان يقع حالا من غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان
الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق
الحال وتكلفوا في تاويل الجوامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب
في الحال الاشتقاق مثل رطبا وبسرا في قولهم هذا بسرا وهو ما بقي فيه حموضة
منه رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما
على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يؤول البسر بالمبسر والرطب
بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب النخل اذا صار ما عليه رطبا والعامل
في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل
مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق لشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان
كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية
وان لم يكن معتبرة فيه الا بعد اضماره في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى
المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجب ان يليه والرطبية تعلقت به من
حيث انه مفضل عليه وهو ضمنه منه فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير
في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا
باس بان يقع وان لم يليه زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل
في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان

يكون

يكون المشار اليه التمر اليابس فلا يستفيد الاشارة بحالة البسرية و
لانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة
نخلتي بسرا اطيب منه رطبا وتكون اي الحال جملة لدلالتها على الهيئة
كالمفردات فصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان يكون الجملة الحالية
خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال
واجرائها عليه فحقق الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا تصلح
ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها
بغيرها والحال مرتبط بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لابد لها من رابطة
تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية
او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا
او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية اي الجملة الا
سمية الحالية متلبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلا
فناسب ان يكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت
وانت راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على
الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله عليه الصلوة والسلام كنت نبيا
وادم بين الماء والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما

يكون في الحال المنتقلة واما في المؤكدة فلا يجوز الواو نحو قوله هو الحق لا شك فيه وذلك لان
الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان
الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد من الواو
على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي تكون الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبسة
بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع
وما سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة
على المضارع المنفي او الماضي المثبت والمنفي بالواو والضمير معا او بكل منهما وحده من غير
ضعف عندنا لان الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية وفي المضارع المنفي نحو
جاء زيد وما يتكلم غلامه وجاء زيد ما يتكلم غلامه وجاء زيد وما يتكلم عمرو والماضي
المثبت نحو جاء زيد وقد خرج غلامه وجاء زيد قد خرج غلامه وجاء زيد وقد خرج عمرو و
الماضي المنفي نحو جاء زيد وما خرج غلامه وجاء زيد ما خرج غلامه وجاء زيد وما خرج عمرو
ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظ قد لتقربه زمان الماضي الى الحال الذي على الماضي
المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان مدلول الفعل من حيث الحال او وقوعه
عليه نحو لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة
زمان العامل فلا بد من قد حتى يقربه الى ... فاد هذا خلاف مذهب الكوفيين فانهم
وحينئذ فلظاهرة او مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاء زيد وقد ركب غلامه او مقدرة

والفرق بين الحال والصفة ان الحال قيد للعامل والصفة قيد للمعمول

نحو قوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت هذا خلاف مذهب سيبويه
والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه يؤول قوله تعالى حصرت صدورهم
بقوما حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة لموصوف محذوف هو الحال
والمبرد يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لان استمرار النفي بلا واو
يشتمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر
اي الشارع في السفر والمتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب
وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف
جئت من السفر اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان
ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الا
المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا
بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان الا
العطوفية لا تنفك عن الاب في غالب الامر اي احقه بفتح الهمزة وضمها من حققت
الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه
او بمعنى اثبته اي تحققت ابوتك وصرت منها على يقين او اثبتها لك
عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندي انه تقديره يحق عطوفا
وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة

احترز بہ عما یؤکد بعض اجزائها کالعامل فی قوله تعالی انا ارسلناك للناس رسولا

فانه لا یجب حذفہ اسمیة احترز بہ عما اذا کانت فعلیة فانہ لا یجب حذف

عاملها کما قال صاحب الکشاف فی قوله تعالی قائما بالقسط انہ حال مؤکدة من فاعل

شهد ولا بد ههنا من قید آخر وهو ان یکون عمدتا تلك الجملة الاسمیة من

اسمین لا یصلحان للعمل فیها والا لکان عاملها مذکورا فکیف یکون محذوفا

واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط التمییز ما ای الاسم الذی یرفع الابهام

واحترز بہ عن البدل فان المبدل منہ فی حکم التنحیة فهو لیس مما یرفع الابهام عن شیء

بل هو بعد مبهم والمراد معنی المستقر ای الثابت الراسخ فی المعنی الموضوع

لہ من حیث انہ موضوع لہ فان المستقر وان کان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا

لکن المطلق منصرف الی الکامل وهو الوضعی واحترز بہ عن نحو رأیت عینا جاریة فان

قوله جاریة یرفع الابهام عن قوله عینا لکنہ غیر مستقر بحسب الوضع بل انما

فی الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع لہ وکذا یقع بہ الاحتراز عن اوصاف المبهمات

نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم کلی لیشترط استعماله فی الجزئیات

او لکل جزئی منہ ولا ابهام فی هذا المفهوم الکلی ولا فی واحد من جزئیاته بل الابهام

فی هذا انما نشأ من تعدد الموضوع لہ او المستعمل فیہ فتوصیفہ بالرجل یرفع هذا الابهام

لا الابهام الواقع فی الموضوع لہ من حیث انہ موضوع لہ وکذا یقع بہ الاحتراز عن عطف البیان

مثل قولك ابو حفص عمر فان کل واحد من ابی حفص وعمر موضوع لشخص معین لا ابهام فیه

لکن لما کان عمر اشهر زال بذکره الخفاء الواقع فی ابی حفص لعدم الاشتهار لا الابهام

الوضعی عن ذات لا عن وصف واحترز بہ عن النعت والحال فانهما یرفعان الابهام

المستقر الواقع فی الوصف لا فی الذات تحقیق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا وضعه

لنصف من فلا شك ان الموضوع لہ معنی معین متمیز عما هو اقل من النصف کالربع

وعما هو اکثر کمن ومنین ولا ابهام فیه الا من حیث ذاته ای جنسه فانه لا یعلم منه بحسب الوضع

انه من جنس العسل او الخل او غیرهما والا من حیث وصفه فانه لا یعلم بحسب الوضع

انه بغدادی او مکی فاذا ارید رفع الابهام الوصفی الثابت بحسب الوضع

اتبع بصفة او حال فیقال رطل بغدادی واذا ارید رفع الابهام الذاتی

قیل زیتا فزیتا یرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما

یرفعان الابهام عن الوصف مذکورة او مقدرة صفة للذات اشارة الی

تقسیم التمییز المذکورة نحو رطل زیتا المقدرة نحو طاب زید نفسا فانه

فی قوة شیء منسوب الی زید نفسا ترفع الابهام عن ذلك الشیء المقدر فیه

فالاول ای القسم الاول من التمییز هو ما یرفع الابهام عن ذات مذکورة

یرفع عن مفرد یعنی بہ ما یقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدارا صفة لمفرد

وهو ما یقدر بہ الشیء ای یعرف بہ قدره ویتبین غالبا ای فی غالب المواد

واكثرها اي رفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا النوع الخاص في اكثر المواد
وذلك لان الابهام فيها اكثر والمقدار اما متحقق في ضمن عدد نحو عشرون
درهما وسياتي تمييز العدد وبيانه في باب اسماء العدد واما في ضمن
غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن ونحو منوان
سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها
زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لان قولك عندي
عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود
والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلثة
لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا او
نون التثنية كما في منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف
اقسام المقادير وذكر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها
والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان
المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار
به كلاما تاما فيشابه التمييز الاتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان
المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته
الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في اخر الاسم

كما

كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان
يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا
فيفرد اي التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا وهو
ما يشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه
كالماء والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق
النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان
يثنى او يجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب
زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه
بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية
ويجمع اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد في
غيره اي غير هذا الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي المفرد المقدار تاما
بتنوين او بنون التثنية والمعنى ان وجد التمييز متلبسا بتنوين المفرد او بنون التي
للتثنية فانهما تم الاسم بهما اقتضى التمييز جازت الاضافة اي اضافة المفرد
المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا
شايعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت
ومنوا سمن والا اي وان لم يكن تنوين او نون التثنية بان يكون بنون الجمع او

بالاضافة فلا يجوز الاضافة الا بقلة في نون الجمع نحو عشرو درهم اما في الاضا

فلئلا يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز

نحو عشرك وعشري رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز

لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان

انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف في غير

صورة الالتباس ايضا الا على قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار

عطف على عن مفرد مقدار اى الاول كاين فع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه

عن مفرد غير مقدار اى ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو

خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض اى خفض

التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير

المقدار عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة

والثاني اى القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة

فان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام فيها ورفعه عنها

يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة ما في هذا القسم للمفرد

المذكور في القسم الاول انما هي لمجرد النسبة لا غير في جملة اى نسبة كائنة في جملة

او ما ضاهاها اى ما يشابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ

ماءً او اسم المفعول نحو الارض متفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن

وجهها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه

ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو زيد حسبك رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال

للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال لما يشابه الجملة

والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز

بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال

طاب زيد وزيد طيب وابا فقوله وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا وابا

بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة

اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس

غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي هو متعلق المنتصب عنه

والاب عين اضافي يحتملهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي

وكل منهما متعلق المنتصب عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها

مثل يعجبني طيبه نفسا وتركه لانه اظهر التمييزات ولا خفاء بها ابا وابوة ودارا

وعلما اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله لله دره

فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة وايضا اورده صاحب المفصل

مثالا للتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كالضمير في ربه رجلا ويكون

تمييزا عنه وابا ان يعنيه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن النسبة على ان يكون الضمير فيه معينا

معلوما والابهام يكون فى نسبة الدد اليه والدد فى الاصل اللبن وفيه خير

كثير للعرب فاريد به الخير اى لله خيره فارسا والفارس اسم الفاعل من الفراسة

بالفتح مصدر فرس بالضم اى حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن التفرس ثم ان

كان اى التميز بعد ما لم يكن نصا يكون ذلك التميز تارة لما اى للمنتصب عنه بان

يكون تميزا برفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تميزا برفع الابهام عن متعلقه

وذلك بحسب القراين والاحوال مثل ابا فى نحو طاب زيد ابا فانه يصح ان يحتمل

نحو زيد فجاز ان يكون تارة تميزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب مسندا الى

زيد ابوه وان اى وان لم يكن التميز بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه اسما يصح

جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه

الاسماء ليست نصا فى المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهى لمتعلق زيد

وهو الدار المقدرة اى الشئ المنسوب الى زيد فيطابق التميز فيهما اى فيما جاز

ان لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه

ما قصد من وحدة التميز وتثنيته وجمعيته سواء كان لموافقة ما انتصب عنه

مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء او لمعنى فى نفسه مثل قولك

طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا

وجدا وطاب زيد اباء اذا اردت ابا واجدادا له فعلى كل من التقديرين

اذا قصد وحدة التميز اورد مفردا واذا قصد التثنية اورد تثنية واذا قصد جمعيته

اورد جمعا فان صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان

التميز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنية او جمعية لا يلزم ان يثنى

ذلك الجنس او يجمع بل يكفى ان يؤتى به مفردا لصحة الاطلاق على القليل والكثير فلا

حاجة الى تثنية وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد

بالتميز الذى هو الجنس الانواع من حيث امتيازها بالنوعية فانه لا بد من

تثنية او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب

كل من الزيدين او الزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى

فان كان اى التميز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او بما اولى بها نحو كفى زيد

رجلا فان معناه كاملا فى الرجولية كانت الصفة صفة له اى لما انتصب عنه

لا لمتعلقه لان الصفة لا بد لها من موصوف والمذكور اولى به من غيره فاذا قيل طاب

زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا والطبقة

الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اى كانت الصفة صفة له مع

مطابقتها اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف

على خبر كانت اى كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق

فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة للضمير

واحتملت اي الصفة المذكورة الحال ايضاً لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد

فارساً اي من حيث انه فارس او حال كونه فارساً لكن زيادة من فيهما نحو لله

دره من فارس وقولهم عز من قائل يؤيد التمييز لان من تزاد في التمييز لا في الحال

ولان المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية

الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسماً

تاماً بالاتفاق فلا يقال عندي درهماً عشرون ولا زيتاً رطل لان عامله اسم

جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه فلا يقوى ان يعمل

فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب انه لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من

الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلاً للفعل بنفسه نحو طاب زيد اباً اي طاب ابوه

او لمتعلقه انا جعلته لان ما نحو فجرنا الارض عيوناً اي انفجرت عيونها وانا

متعدياً نحو امتلأ الاناء ماءً اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل

فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء ماءً

من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعدياً لان المتكلم لما

قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقع

الابهام فيه لاجرم ميزه بقوله ماء فهو في معنى امتلأ الماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك

مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تمييز يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد

وهو التجارة فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه

حقيقة واليها مجازاً وبهذا اندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي

ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان التمييز في هذا المثال

ليس فاعلاً ولا مفعولاً ولا يطرد تلك القاعدة خلافاً للمازني والمبرد فانهما يجوزان

تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظراً الى قوة العامل

بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها

في العمل متمسكين في هذا التجويز بقول الشاعر اتهجر ليلى بالفراق حبيبها

وما كاد نفساً بالفراق تطيب على تقدير تأنيث الضمير في تطيب فانه يكون

في كاد ضمير الشأن لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى ليلى ويكون نفساً

تمييزاً عن نسبة تطيب اليها مقدماً عليه واما تقدير تذكير الضمير فضمير كاد

للحبيب ونفساً تمييزاً عن نسبة كاد اليه اي وما كاد الحبيب نفساً يطيب فلا

تمسك به واجيب بان يحمل الحبيب على تقدير تأنيث ضميره ايضاً على هذا الوجه بان

يكون تأنيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس

تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى

في اصطلاح النحاة على قسمين يعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاماً خاصة

لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي الاسم

اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع من متعدد جزئياته
نحو ما جاءني احد الا زيدا او اجزائه مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك
المتعدد لفظا اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني
الا زيدا اي ما جاءني احد الا زيدا بالا وغير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءني
القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعد
اي بعد الا واخواتها غير مخرج من متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى
فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من
جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الجماعة الخالية عن زيد
او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا وهو اي المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يصحح
تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتفطن له من تعريف قسميه اعني المذكور بعد
الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة للاختصار
منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غيره سواء كغيرها غير الصفة
قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى لئلا يذهل عنه
في كلام موجب اي ليس لنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا
احترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس ح واجب النصب على
ما يجيء ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان

يكون

يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية
لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء
بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج
مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى
اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصريين الفعل المتقدم او معنى الفعل
بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة
الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما
عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على
المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني الا زيدا القوم
وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا
اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد
الا حمارا في الاكثر في اكثر اللغات وهي لغات اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون
او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا
منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق
الغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم
فقد قسموا المنقطع على قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني

القوم الا حمارًا فههنا يجوز دون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح
حذفه ههنا يوافق الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تع لا عاصم اليوم
من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه الله فهو المرحوم
فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي
المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوز
مثل جائني القوم عدا زيدا وبعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جائني القوم
خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الديار من
الانيس وقد يضمن معنى جاوز ويحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه
والتزموا هذا التضمين والحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون ما
في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير راجع الى مصدر
الفعل المقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير
جائني القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا وهما
في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد ليكون اشبه بالا التي هي
الاصل في باب الاستثناء في الاكثر على النصب بهما انما هو في اكثر الا
لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر
قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر وما خلا

وماعدا

وماعدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما
فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جائني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمروا
تقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم
من زيد ووقت مجاوزتهم ومجاوزة مجيئهم عمروا او على الحالية بجعل المصدر
بمعنى اسم الفاعل اي جاؤا خاليا بعضهم او مجيئهم من زيد ومجاوزا بعضهم
او مجيئهم عمروا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا
لم يثبت عند المصنف او لم يعتد به ولهذا لم يقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس
نحو جائني القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو سيجيئ اهلك لا يكون بشرا وانما
يكون النصب بعدهما واجبا لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر
ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور
او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم
انه لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المنقطع المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف
فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى
منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعا في محل
يكون متاخرا عن الا احترازا عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا
وخلا وغيرهما في كلام غير موجب احترازا عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب

وجوبا تمامه والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى منه
فانه يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على
انه صفة لكلام غير موجب اى كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط
ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فانه
بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء
وهو جائز غير مختار وانما اختاروا البدل في هذه الامور لان النصب على الاستثناء
انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة
بلا واسطة ويعرب اى المستثنى على حسب العوامل اى بما يستحقه لعامل من الرفع
والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم
لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك
المشترك فيه وهو اى والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشترط
ذلك ليفيد فايدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم
احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضربه كل احد للمتكلم الا زيد
الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك
كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة
على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى مثل قرات الا يوم

كذا

كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل اى اوقعت القراءة كل يوم
ذلك ولقايل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على عموم المستثنى منه في غير الموجب الا يوم كذا صح
ايضا نحو ما اتاني الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى على تقدير عموم المستثنى منه
ايضا لا يصح مثل قرات الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا في الموجب في بعض الصور
فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخص المستثنى منه بكل واحد من الجماعة دون ما لا يستقيم المعنى صح
مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون
كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر
هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي
عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد
اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد
اياها فمما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرات الا يوم كذا
وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع
دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة
دالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اى القوم الداخل فيهم زيد
فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم
وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم اى

من اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز نحو مثل ما زال
زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد
دايما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم المعنى وقال الشارح الرضي
يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يتناقض ويستثنى
من جملتها العلم ويحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان
فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة
ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التاويلات ارجاع جميع المواد الايجابية
عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد
كل من يتصور منه الضرب من معارفك او المقصود منه المبالغة في غلبة المجتمعين
على ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى
الموضع يحمل اي موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل
جائني من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه
ومثل لا احد فيها الا عمرو فعمرو مرفوع محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا
شيء لا يعبأ به اي لا يعتد به فشيء مرفوع على محل شيئا لا منصوب على لفظه
وقوله لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها هو صفة شيء المستثنى
فيلغا وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه

شيئا اعم

شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية اولا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه
صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ في الصورة
الاولى لان من الاستغراقية لا يزاد اتفاقا بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام
مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل
على اللفظ وقيل ما جائني من احد الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا جائني من زيد فلزم
زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل
المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو بالنصب لان فتحته شبيهة بالحركة
الحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فيهما كالنصب الحاصلة بالعامل ولا تعمل
من لا حقيقة او حكما العمل فيه هذا العمل وكذلك في قوله ما زيد شيئا الا
شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من تقديرها كذلك ليعمل
وما ولا لا تقدران لا حقيقة اذ لم يمكن البدل الا بتكرير العامل وحكما
اذ لا كنفي بدخوله على المبدل منه واعتبر سرايته حكمه اليه فانه في قوة التقدير لما
كونهما عاملين في المستثنى المحمول على البدل بعده اي بعد الاثبات يعني بعد
صار الكلام مثبتا بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا
وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو
مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء على انه محمول

علی محل شیئا وهو الرفع بالخبریة فان قلت لا حل فی هذا المثال محلان من الاعراب
محل قریب وهو نصبه بکلمة لا ومحل بعید وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبروا
حمله علی محله البعید لا القریب قلت لان محله القریب انما هو لعمل لا فیه لمعنی النفی
وقد انتقض النفی بالا بخلاف محله البعید فانه لا دخل لعمل لا فیه بخلاف لیس زید شیئا الا
مع انه انتقض النفی فیه ایضا بالا لانها ای لیس عملت للفعلیة لا للنفی فلا اثر
لنقض معنی النفی فی عملها لبقاء الامر العامل فهی ای لیس لا تجاوز لک الا
وهو الفعلیة بعد نقض النفی ای من اجل ان عمل لیس للفعلیة لا للنفی وعمل ما ولا بالعکس
جاز لیس زید الا قائما باعمال لیس فی قائما وان انتقض نفیهما بالا لبقاء
فعلیتها وامتنع ما زید الا قائما باعمال ما فی قائما لان عملها فیه انما هو للنفی وقد انتقض
النفی بالا والمستثنی بغیر مخفوض ای مجرور بعد غیر وسوی مع کسر السین او ضمها
مع القصر وسواء بفتح السین وکسرها مع المد لکونه مضافا الیه وبعد حاشا فی
الاکثر لکونها حرف جر فی اکثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها علی انها
فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تبرئة المستثنی عما نسب الی المستثنی منه نحو جاءنی
القوم حاشا زیدا ای برأه الله عن خروج عمرو واعراب غیر فیه ای فی الاستثناء
دون الصفة اذ هی حینئذ باعراب موصوفها کاعراب المستثنی بالا علی التفصیل المذکور
فیما سبق فکانه لما جر به المستثنی للاضافة انتقل اعرابه الیه وغیر ای کلمة غیر فی الاصل

نحو جاءنی القوم غیر زید صفة

صفة لدلالتها علی ذات مبهمة باعتبار قیام معنی المغایرة بها فالاصل فیها ان
یقع صفة کما تقول جاءنی رجل غیر زید واستعمالها علی هذا الوجه کثیر فی کلام
العرب لکنها حملت علی الا واستعملت مثلها فی الاستثناء علی خلاف الاصل
وذلک لاشتراک کل منهما فی مغایرة ما بعدهما لما قبلهما کما حملت الا علیها ای علی
کلمة غیر فی الصفة لکن لا یحمل الا علیها فی الصفة غالبا الا اذا کانت ای الا تابعة
لجمع ای واقعة بعد منعوت جمع یجب ان یکون موصوفها مذکورا لا مقدرا کما یکون
مفردا فی غیر مثل جاءنی غیر زید وبعبارة کان مذکورا یکون متعددا البواقی
حالها صفة حال الها اداة الاستثناء اذ لابد لها فی الاستثناء من مستثنی منه
فلا تقول فی الصفة نحو جاءنی رجل الا زید والمتعدد اعم من ان یکون جمعا لفظا
او تقدیرا کالقوم ورهط او ان یکون مثنی فتدخل فیه نحو ما جاءنی رجلان الا زید
ای منکر لا یعرف باللام حیث یراد به العهد او الاستغراق فیعلم التناول قطعا علی تقدیر
الاستغراق وعلی تقدیر ان یشار به الجماعة یکون زید منهم فلا یتعذر الاستثناء
المتصل او عدم التناول قطعا علی تقدیر العهد ان یشار به الجماعة لم یکن زید منهم
فلا یتعذر المنقطع غیر محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءنی
رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له علی عشرة دراهم او عشرون
وانما اشترط ان یکون غیر محصور لانه ان کان محصورا علی احد الوجهین وجب

دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جائني وله علي
عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير
الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان الا
لا يحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في
نحو ما جائني من رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو جائني رجال
الا واحدا او الا رجلا او الا حمارا او لكونه كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه
في بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما آلهة الا الله في السماء والارض آلهة جمع اله
ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن الا
فالا في الاية صفة لانها تابعة لجمع منكر غير محصور هي آلهة ويتعذر الاستثناء
لعدم دخول الله في آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الاية مانع
عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى
عنهما الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله و
لا يثبت وحدانية الله لجواز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى الله
عنها بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله
واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الالهة لان التعدد يستلزم المغايرة
وضعف حمل الا على غير في غيره اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء

ومذهب

٨١

ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء فالمجيء في قوله
ما اتاني احد الا زيد صفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا بقوله وكل
اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالا الفرقدان صفة لكل لا
منه والا وجب ان يقال الا الفرقدين بالنصب وحمل المبرد ذلك على الشذوذ وقال
في البيت شذوذ آخر ان احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور
وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل
بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب
على الظرف اي بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جائني القوم سوى او سواء
زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فيهما
عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف
فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى
العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سوى اذا اخرج عن الظرفية
ايضا ضعف استنكار الرفع فيقولون جائني سواك وفي الدار سواك وفي
وفي مثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى
تقطع بينكم بالنصب **خبر كان واخواتها** وسيعرفها في قسم الفعل ان شاء الله
تعالى هو المسند بعد دخولها اي دخول كان او احد اخواتها والمراد بعديته

لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها وانما بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا
شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء
الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف
بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب
وقائم في هذين المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب
هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيما ورد عليه كما سبقت الاشارة
اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها
كامر خبر المبتدأ في اقسامه وشرائطه واحكامه على ما سبق في بحث المبتدأ
والخبر لكنه يتقدم على اسمها لكونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة منها
لاختلافهما في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان الاعراب
فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيدا او كان هذا زيدا بخلاف المبتدأ
والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة
للّبس وكذا اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك
لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان
لا خبر كان ولا اخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا
لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر

ويجوز

ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم فاء بعده اسم
اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه
خير ونصبهما لحوالها خيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما
نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان
كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته
ووجب الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان
كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا
فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا منها
وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا
على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل
به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المصنف على الاول
لانه اشهر اسم ان واخواتها وستعرفها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى هو المسند اليه
بعد دخولها اي دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى السببية
او الدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه في ان زيدا
ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما يقال

نحو لا رجل في الدار

اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات
لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه
بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله
من المنصوبات لكن الكثير منها فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل منها نحو
ولا يبعد ان يقال الاسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا
كالمبني على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه وهو المسند
اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لا عرضه هذا
القيد كان في حد اسمها ايضا لكنه لما اراد المنصوب منه زاد عليه قوله
يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او
مشبها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه هذه احوال متواردة
من الضمير المجرور في اليها الاولى يليها او من الضمير المجرور في دخولها
او من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا
وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق
قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف قوله
لا على النسخ المشهورة من تمثيله على المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه
بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء

الشرط

٨٣

الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشابها به اي يليها نكرة غير مضاف
ولا مشبه به ليترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان
مفردا معرفة او مفصولا فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما
كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل في
الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار و
الياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم
نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك وتعني بالمفرد ما ليس مضافا ولا مضا
رعا له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل
في الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار تحقيقا
او تقديرا فحذف تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة
او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا
المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما هو
في الاصل اعني الاعراب وان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء
شرط النكارة او مفصولا بينه اي بين لا وبين المسند اليه بانتفاء شرط الا — وبين لا
على سبيل منع الخلو سواء كانا مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به او لا
وهي ستة صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو

اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات
لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه
بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله
من المنصوبات لكن الكثير منها فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل منها نحو
ولا يبعد ان يقال الاسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او
كالمبني على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند
اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت هذا
القيد كان في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد المنصوب منه زاد عليه قوله
يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او
مشبها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة
من الضمير المجرور في اليها لا يليها ومن الضمير المجرور في دخولها
يقع من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا
وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق
قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف قوله
لك على النسخ المشهورة من تتمة على المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه
بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء

اي يليها نكرة مضافا او مشبها به

الشرط

٨٣

الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشابها به اي يليها نكرة غير مضاف
ولا مشبه به ليترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان
مفردا معرفة او مفصولا فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما
كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل في
الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار و
الياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم
نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ويتعين بالمفرد ما ليس بمضاف ولا بمضا
له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل
في الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار تحقيقه
او تقديرا فحذف تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة
او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا
المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما
في الاصل اعني الاعراب وان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء
شرط النكارة او مفصولا بينه اي بين لا والمسند اليه بانتفاء شرط الاتصال — وبين لا
على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به او لا
وجب رفعه نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام رجل في الدار ولا عمرو

ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد
ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو يجب في جميع هذه الصور الست
الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها و
اما في المفصول فلضعف لا عن التاثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكرير
اسمها لكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة ليكون كالعوض عما في التنكير
من معنى نفي الآحاد وفي النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل
قول السائل افي الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو
قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا جواب دخل
مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة
لان ابا حسن كنية علي عليه السلام ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب
غير مكرر فاجاب بانه متأول بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن
لها فان مثل لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتاويله
بين الحق والباطل لاشتهاره عليه السلام بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها و
يقوي هذا التاويل حسن بحذف اللام لان الظاهر تنوينه للتنكير وفي مثل لا
حول ولا قوة الا بالله اي فيما كرر فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل
منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه

بحسب

بحسب التوجيه تزيد عليها في الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة الا بالله
على ان يكون لا كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف على لا حول عطف مفرد
على مفرد وخبرهما محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف
جملة على جملة اي لا حول ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء
عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا
قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني
فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون
منصوبا حملا على لفظه لمشابهته حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما
خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع
الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما
رفع الثاني فلان لا زائدة والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء
عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد وعطف جملة على جملة
يقدر لكل منهما خبر والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله
لانه جواب لقولهم اغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة
ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على
ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على